تحليل المقابلات:

نتناول من خلال هذا الجزء من الدراسة عرض وتحليل المحاور المتعلقة بالمقابلات من خلال التطرق إلى إصلاح منظومة التعليم العالي و البحث العلمي في ظل التحولات التنموية الجديدة انطلاقا من خبرة المبحوثين ، وتوجهنا بالأسئلة إلى أساتذة دائمين بقسم علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية،و يشغلون مناصب إدارية سواء على المستوى البيداغوجي بمن فيهم أولئك الذين كلفوا بإعداد ملفات (ل م د)، أو بصفتهم مديري مخابر بحث ذات الاهتمام السوسيولوجي بالجامعة. ووجدنا صعوبة في تحديد موعد إجراء المقابلة نظرا لتواجد المبحوثين في ولايات متفرقة ، و الانشغالات الكثيرة للبعض منهم. و عموما استطعنا أن نَجمَع معطيات حول الموضوع من قبل ستة (6) أساتذة الذين قبلوا مد يد العون للباحثة. وجاءت أسئلة المقابلة مكونة من أربعة محاور هامة تخدم الإشكالية .و شملت المقابلات على بيانات عامة متعلق بالتخصص و الرتبة و الأقدمية و على (19) تسع عشرة سؤالا مقسمة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: يتعلق بمدى تعديل و تحيين البرامج البيداغوجية في علم الاجتماع.

المحور الثاني: يتناول علاقة التكوين في علم الاجتماع بالمحيط الاجتماعي و الاقتصادي.

المحور الثالث: حول دور مخابر البحث في عملية التكوين الجامعي .

المحور الرابع: يتطرق إلى معرفة رأيهم حول علاقة مخابر البحث بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي

و في الأخير حاولنا معرفة رأي المبحوثين حول متطلبات منظومة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر في ظل ظروف المجتمع الراهنة.

وعلى هذا الأساس سوف يتم عرض إجابات الحالات الست من خلال عرض المقاطع الدالة في كل حالة ،و ترجمتها وإعطاء حوصلة في آخر كل سؤال مع عرض التشابهات و الاختلافات المحتملة في الإجابة حسب الحالات.

التعريف بالمبحوثين ضمن تقنية المقابلة:

الحالة الأولى : أستاذ التعليم العالي .تخصص علم الاجتماع : عميد كلية العلوم الاجتماعية .سنة التعيين في إطار العمل الجامعي منذ 1985 ، عضو بمخبر بحث .تاريخ إجراء المقابلة يوم 18-12-2010.

الحالة الثانية : أستاذ محاضر صنف "أ" .تخصص علم الاجتماع ،رئيس قسم علم الاجتماع سابق، سنة التعيين في إطار العمل الجامعي(الخبرة منذ 11 سنة).عضو مخبر بحث، تاريخ إجراء المقابلة: 2010/12/19

الحالة الثالثة : أستاذ التعليم العالي .تخصص علم الاجتماع .سنة التعيين في إطار العمل الجامعي منذ1994 ، مدير مخبر بحث .تاريخ إجراء المقابلة يوم 23-12-2010.

الحالة الرابعة : أستاذ مساعد "أ" .تخصص علم الاجتماع . نائب رئيس قسم علم الاجتماع مكلف بملف (ل م د) سنة التعيين في إطار العمل الجامعي منذ2003 ، عضو في فرقة بحث(سابقا) .تاريخ إجراء المقابلة يوم 27-01-2011.

الحالة الخامسة : أستاذ التعليم العالي .تخصص علم الاجتماع .سنة التعيين في إطار العمل الجامعي منذ1989 ، مدير مخبر بحث .تاريخ إجراء المقابلة يوم 06-02-2011.

الحالة السادسة: أستاذ مساعد "أ"،تخصص علم الاجتماع.سنة التعيين في اطار العمل الجامعي منذ 1982، رئيس قسم علم الاجتماع سابق، تاريخ إجراء المقابلة:20 أفريل 2011.

ثانيا: البرامج البيداغوجية في علم الاجتماع(ل م د).

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال الأول :

- هل ترى أن الجامعة الجزائرية حققت الأهداف المحددة من سياسة الإصلاحات السابقة (إصلاح 1971 و الخريطة الجامعية 1984) ؟.

الحالة الأولى(س 1).

" تحقق الكثير مما كان مسطرا في الإصلاحين كما ونوعا.والإصلاح أيا كان لا يمكن إلا أن يكون إيجابيا أو فيه بعض الجوانب الإيجابية، وهو دليل على الحركية والنماء في أية مؤسسة.

ترجمة مقاطع الحالة الأولى(س 1).

ترى الحالة الأولى أن الجامعة الجزائرية استطاعت أن تحقق الأهداف المحددة في سياسة الإصلاحات السابقة التي تبنتها خلال عقد السبعينات و الثمانينات، وتضمنت اجابتها تأكيد لنجاح الجامعة في بلوغ أهدافها كما ونوعا ،ومجمل الإصلاحات كانت تحمل بُعدا ايجابيا و هذا دليل –حسبها-على التطور الذي بلغته مؤسسات التعليم العالي.

الحالة الثانية (س 1)

"ليس بعد، لان الأهداف المسطرة ضمن إستراتيجية التغيير ليست هدفا بذاتها بل هي مجرد وسيلة لتحقيق غايات سياسية أخرى، ليس لها علاقة جوهرية بعلاقة العلم بالتنمية الوطنية".

ترجمة مقاطع الحالة الثانية (س 1).

ترى الحالة الثانية أن الجامعة الجزائرية لم تحقق بعد الأهداف المسطرة في الإصلاحات المتوالية لأن الهدف من الإصلاح له بعد سياسي و ليس بعد علمي يخدم التنمية بالبلاد.

الحالة الثالثة(س 1)

"..إذا عدنا إلى فحوى الإصلاحات نجد أن الجامعة الجزائرية لم تحقق بعد هذه الأهداف خاصة تلك المتعلقة بجعل الجامعة الجزائرية منبر للعلم و المعرفة .. . بل الجامعة مازالت تراوح مكانها و هي مجرد ثانوية كبيرة تعيش اللاإستقرار من خلال الخطط المعوجة و اللاعقلانية .."

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة(س 1).

تتفق الحالة الثالثة مع الحالة الثانية من حيث أن الجامعة الجزائرية لم تحقق بعد الهدف من تبنيها لسياسة الإصلاح المتعلق خاصة باعتبارها منارة العلم و المعرفة، وبقيت الجامعة تراوح مكانها و لم تتغير ،و شبهت الجامعة بأنها عبارة عن" ثانوية كبيرة" ،هدفها يقتصر على التكوين دون البحث ، كما أكدت أن التسيير الإداري داخل الجامعة يتسم باللااستقرار بسبب غياب الرؤية الإستراتيجية المدروسة.

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة(س 1)

"..لا يمكن أن نقيم مدى تحقق هذه الأهداف، لأنني أعتقد أن ذلك يحتاج إلى معايشة كل هذه المراحل التي هي متعذرة في جيلنا الذي لم يعش ولم يخضع لها لكوننا لم نكن أساتذة في ذلك الوقت، ولكن ما يمكن قوله أننا على الأقل كنا قد دخلنا الجامعة سنة 1992 وبإمكاننا القول أن هناك بالفعل أهداف تحققت وأخرى بقيت مجرد شعارات. هدف التكفل البيداغوجي بالطالب متحقق، المرافقة العلمية ودعم برامج البحث الوطنية لصالح الأساتذة هي في ازدياد، لكن النتائج المترتبة عن هذه الإصلاحات تبقى مرهونة بفتح نقاش علمي نخبوي حول ضرورة إعادة النظر وتدعيم بعض الفروع العلمية بتخصصات جديدة تستجيب لسوق العمل، فأول فشل يسجل على هذه الإصلاحات عدم تمكنها من خلق ديناميكية وتفاعل بين الجامعة محيطها، كما يوجد نوع من الانسحاب أو الاستقالة من هيئة التدريس التي تشعر بالرغبة في تحيين رصيدها العلمي ولا إلى المبادرة في تفعيل النقاشات العلمية الهادفة. الخلاصة اليوم أننا نفتقد في الجامعة اليوم الصراع الإيديولوجي والفكري الذي تقلص وترك مكانه لوقت فراغ كبير يهيمن على الوقت العلمي للأستاذ الجامعي الذي يفترض فيه أنه باحث !!!!؟

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة(س 1).

ترى هذه الحالة أنه يصعب الحكم على تحقيق أهداف الإصلاحات السابقة، لأنها لم تعايش فترة من الإصلاحات السابقة، ولكن حددت لنا حكمها حول الموضوع بأنه يبدأ منذ سنة 1992 و أكدت في رأيها أن الجامعة الجزائرية حققت البعض من أهدافها في حين بقيت أخرى حبيسة الأدراج. ففي المجال البيداغوجي تم التكفل بكل متطلبات الطالب ، وتم دعم البحث العلمي الجامعي، لكن النقص يبقى مطروح على مستوى علاقة بعض التخصصات بسوق العمل؛ الأمر الذي يتطلب أخذ رأي ذوي الكفاءة لمناقشة هذه القضية .ولعل أن الفشل المسجل على مستوى الإصلاحات يتوقف على الفشل في تحقيق تفاعل بين الجامعة و المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، وضعف دافعية الأساتذة الذين فضلوا الترقية العلمية على الصعيد الشخصي على حساب الاهتمام برصيد الكم المعرفي الجامعي.و في الأخير حاولت الحالة أن تصل إلى خلاصة تصف فيها وضعية الجامعة من حيث افتقارها إلى جو التنافس العلمي بين الأساتذة ، و أصبحت مهمة الأستاذ تقتصر على التدريس دون البحث.

الحالة الخامسة (س 1)

".. إلى حد ما .. محدود.."

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 1)

رأت هذه الحالة أن الجامعة الجزائرية حققت إلى حد ما أهدافها من سياسة الإصلاحات السابقة ، و هذا الحكم النسبي يتوافق مع رأي الحالة السابقة، وان كانت إجابة هذه الحالة مختصر بحيث أنها لم توضح لنا ما هو الأمر الذي تم انجازه ،وما هو الجانب الذي تم تغييبه.

الحالة السادسة (س 1).

"..إلى حد كبير...".

ترجمة مقاطع الحالة السادسة(س1):

ترى هذه الحالة أن الجامعة الجزائرية حققت إلى حد كبير الأهداف المسطرة في سياسة الإصلاحات السابقة(إصلاح 1971 و الخريطة الجامعية 1984).

تحليل إجابات السؤال الأول: هل ترى أن الجامعة الجزائرية حققت الأهداف المحددة من سياسة الإصلاحات السابقة (إصلاح 1971 و الخريطة الجامعية 1984) ؟.

- حققت الجامعة الجزائرية أهدافها كما ونوعا من سياسة الإصلاحات السابقة.

_ لم تحقق الجامعة الجزائرية أهدافها من الإصلاحات لأنه كانت تحكمها نوايا سياسية و ليست علمية.

- لم تحقق الجامعة الجزائرية أهدافها وبقيت ساكنة لم تتغير و لم تحقق دورها باعتبارها منارة للعلم و المعرفة ،و تتسم بللاستقرار في تسييرها لأنها تفتقد إلى الرؤية الإستراتيجية المدروسة.

- حققت الجامعة الجزائرية البعض من أهدافها خاصة فيما يتعلق بالمعالجة البيداغوجية للطالب و كذا وضع برامج بحث وطنية، ولكن أغفلت جانب العلاقة بين التخصصات العلمية المقررة بالجامعة و سوق العمل ؛ الأمر الذي يحتاج إلى أخذ رأي ذوي الكفاءة في هذا الشأن.

- تحقيق الجامعة الجزائرية لأهدافها من سياسة الإصلاحات السابقة محدود و نسبي.

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال الثاني:

- هل ترى أن الوحدات التعليمية المقدمة لطلبة (ل م د)(طلبة التخصص السنة الثالثة) تغيرت عن تلك التي كانت معتمدة في النظام الكلاسيكي؟ في رأيك ما هي المواد التي تراها ضرورية و لم تدرج بعد في ظل نظام.(ل،م،د)؟

الحالة الأولى(س 2).

"..المعروف أن نظام ل.م. د يعتمد على العروض التي تقدمها الأقسام بالكليات، بمعنى أن أساتذة القسم في أية جامعة وفي أي تخصص هم من يضعون محتوى المقاييس المدرسة، ولهذا فإن محتوى المقاييس المقدمة للطلبة في التخصص بالسنة الثالثة تختلف في تسمياتها ومحتوياتها من قسم إلى قسم عبر جامعات الوطن ولا يمكن لأحد أن يحكم إن كانت قد تغيرت عن النظام الكلاسيكي أو لم تتغير، وبالتالي فلا أستطيع أن أحكم إن كانت هناك مواد لم تدرج في التخصص .."

ترجمة مقاطع الحالة الأولى(س 2).

رأت الحالة الأولى أن لكل جامعة استقلاليتها في وضع البرامج البيداغوجية التابعة لنظام (ل م د) و ذلك بشكل يجعلها تختلف في مضمونها وتسميتها من جامعة لأخرى، وبالتالي أبدَت عدم علمها بمدى تغيير المقاييس على مستوى جامعات الوطن ، مقارنة بتلك التي كانت معتمدة في النظام الكلاسيكي؛الأمر الذي صَعّب لها الحكم حول معرفة المواد التي لم تُدرَج بعد في تخصص علم الاجتماع بجامعات الوطن.

الحالة الثانية (س 2).

"..كل الوحدات حتى بما تضمنته من بطاقات تفصيلية عن محتوياتها لم تتغير عن شكل ومضمون النظام التقليدي إلا في شيء واحد: هو محاولة اختزالها على نحو يخدم الوقت ويقلص جهد الأستاذ. لأن أي تغيير يطرأ على مضمونها بما يتناسب فلسفة النظام الجديد يجعل السلطة السياسية أمام تحديات شبه مستحيلة ومعقولة وهي: الزاميتها بضرورة توفير كل الاحتياجات والتجهيزات والوسائل والشروط المناسبة لنجاح النظام وفي مقدمتها: توفير الفضاء الاجتماعي والثقافي والنفسي للأستاذ والطالب معا، وتغيير اتجاهاتهما واتجاه المجتمع بشان النظرة إلى العلم وتفعيل أهميته ودوره عمليات في الواقع، وهذا يحتاج منها إلى بذل جهود كبيرة جدا تحتاج بدورها إلى وقت كاف فالزمن جزء من العلاج.."

ترجمة مقاطع الحالة الثانية(س 2).

رأت هذه الحالة أن الوحدات التدريسية لم تتغير لا من حيث التسمية و لا من حيث المضمون ، و التغيير حسب رأيها اقتصر على تحجيم المدة الزمنية للدراسة و التدريس، لأن التغيير بهذا الشكل قد يضع الدولة أمام تحديات من المستحيل توفيرها في ظل المرحلة الراهنة ولعل من أهمها هو التكفل بكل متطلبات الأستاذ و الطالب على السواء ، ورفع مكانة العلم بشكل يُفّعل دوره داخل المجتمع.ويبقى الزمن كفيل بالحكم على مدى نجاح هذا المشروع.

الحالة الثالثة(س 2)

الوحدات التعليمية تغيرت فعلا مقارنة مع النظام الكلاسيكي إلا أنه يجب الإشارة إلى أن هناك العديد من التخصصات التي مازالت تحوي وحدات قديمة و ميتة و لا جدوى منها . نرى بأنه من الضروري إدخال وحدات جديدة خاصة علم اجتماع المعرفة و الابستيمولوجيا – نظريات ما بعد الحداثة – رواد علم الاجتماع المحدثين . و هذا حتى نجعل حد للجهل الذي نغرسه في عقول طلبتنا . كل الإضافات للوحدات مرهونة بالتخصصات .

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة(س 2).

رأت هذه الحالة أن الوحدات التدريسية تغيرت فعلا عن نظيراتها التي كانت معتمدة في النظام الكلاسيكي، و لكنها تستثني في إجابتها العديد من التخصصات التي لا زالت تعتمد إلى غاية اللحظة على وحدات قديمة غير مهمة حسب رأيها في عملية التكوين .و تطرح ضرورة إدخال وحدات جديدة مثل علم اجتماع المعرفة و الابستيمولوجيا – نظريات ما بعد الحداثة – رواد علم الاجتماع المحدثين . و هذا من أجل وضع حد للجهل الذي يغرس في عقول الطلبة . و تخلص إلى أن كل الإضافات للوحدات مرهونة بالتخصصات .

الحالة الرابعة (س 2).

"..في الواقع نلاحظ أن المقاييس المعتمدة في السنة الثالثة وأتحدث هنا عن التنظيم والعمل، لم تتغير كثيرا عن ما كانت عليه، ما عدا مقياس مسمّى الجهود الدولية، أما غير ذلك فليس هناك جديد. أعتقد أن الخلل هنا يكمن في غياب اللجنة الوطنية للبرامج التي أتمنى أن تعود إلى أداء

دورها الذي انتهى مع النظام الكلاسيكي، مع إضافة أنه يتعين أن تعدّل وتتمّم وتحيّن برامج المقاييس مع ما يتوافق مع التحولات الحاصلة على الصعيد القومي، الإقليمي والدولي في المستويات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية ... كما أنه أتمنى أن تظم هذه اللجان ذوي الاختصاص الذي يتم اختيارهم بدقة وبموضوعية، على أن يتسع دورها إلى العمل التفتيشي في الجامعات لمراقبة ومتابعة مدى تجاوب هيئة التدريس مع متطلبات البرنامج التدريسي. المشكلة الأخرى التي آمل أن نتخطاها متعلقة بضرورة إيجاد الوسائل التي تكفل مخرجات علمية متخصصة من الأستاذ المشرف على المقياس إلى مدخلات تعزز قدرة الطالب البيداغوجية والعلمية في استيعاب مضمون وهدف كل درس أو محتوى يقدمه له الأستاذ.

-المقاييس التي لم تدرج هي : الإبستمولوجيا، مدخل إلى العلوم الاجتماعية، تاريخ العمل، التنظيمات الحديثة، المجتمعات الافتراضية، التكنولوجيات الجديدة في تحليل البيانات..."

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 2)

تختص هذه الحالة بالتركيز على مقاييس تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل ،و ترى أن المقاييس لم تتغير وتستثني في حديثها مقياس معنون" الجهود الدولية". ترى أيضا أن الخلل انعكس بعد إنهاء مهام اللجنة الوطنية للبرامج التي فقدت صلاحيتها بمجرد التخلي عن النظام الكلاسيكي .و تأمل - الحالة - أن يتم تحسين و تعديل البرامج البيداغوجية بشكل يتوافق و التحولات على كافة الأصعدة، مع إعادة تشكيل لجان مكونة من ذوي الكفاءة و الخبرة مركزة في مهامها خاصة على متابعة و مراقبة سير العملية البيداغوجية على مستوى كافة جامعات الوطن، وترى أيضا ضرورة التركيز على توجيه الاهتمام نحو الطالب كونه محور العملية البيداغوجية في ظل نظام(ل م د). وتقترح الحالة جملة من المقاييس تراها مهمة في ظل الإصلاح الجديد ولم تدرج بعد و هي : مادة الإبستمولوجيا، مادة "مدخل إلى العلوم الاجتماعية"، مادة "تاريخ العمل"، مادة"التنظيمات الحديثة"،مادة" المجتمعات الافتراضية"،و أخيرا مادة" التكنولوجيات الجديدة في تحليل البيانات".

الحالة الخامسة (س 2)

"..بعضها فقط و بقيت بقية المواد الأخرى كما هي.."

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 2).

ترى هذه الحالة أن التغيير على مستوى البرنامج البيداغوجي من حيث المواد المدرسة نسبي ، ويتضح من خلال الإجابة أن القلة فقط تغير وبقيت نسبة كبيرة من المواد لم يطرأ عليها أيّ تغيير.

الحالة السادسة(س 2)

"...يتوقف على ما هو معتمد في كل جامعة لأن البرامج غير موحدة، وما هي إلا اجتهاد رؤساء الأقسام،و في ظرف زمني وجيز لم يسمح بالتدقيق و التعمق في إعداد البرامج..أما المواد التي أراها ضرورية فهي النظرية السوسيولوجية و القانون الإداري..".

ترجمة مقاطع الحالة السادسة(س 2):

ترى هذه الحالة أن لكل جامعة منهجيتها في إعداد البرامج ،فهي غير موحدة..أما عن البرامج المقررة حاليا فهي من اقتراح رئيس القسم الذي أشرف على إعدادها في زمن قصير حال دون التعمق و التدقيق في مضامينه، و ترى أن هذه البرامج تنقصها بعض المواد مثل النظرية السوسيولوجية ،و مادة القانون الإداري.

تحليل إجابات السؤال الثاني:هل ترى أن الوحدات التعليمية المقدمة لطلبة (ل م د)(طلبة التخصص السنة الثالثة) تغيرت عن تلك التي كانت معتمدة في النظام الكلاسيكي؟ في رأيك ما هي المواد التي تراها ضرورية و لم تدرج بعد في ظل نظام.(ل،م،د)؟

ـ لكل جامعة استقلاليتها في وضع البرامج البيداغوجية التابعة لنظام (ل م د) و ذلك بشكل يجعلها تختلف في مضمونها وتسميتها من جامعة لأخرى،و يصعب معرفة مدى التغيير الذي طرأ على البرنامج البيداغوجي المتبع بالجامعة الجزائرية.

ـالوحدات التدريسية لم تتغير لا من حيث التسمية و لا من حيث المضمون ، و التغيير اقتصر على تحجيم المدة الزمنية للدراسة و التدريس، لأن التغيير الوحدات المدرّسة قد يضع الدولة

أمام تحديات يصعُب توفيرها في ظل المرحلة الراهنة.ولعل أهمها رفع مكانة العلم داخل المجتمع.

ـ الوحدات التدريسية تغيرت فعلا عما كان معمول به في النظام الكلاسيكي، ولكن هناك العديد من التخصصات لا زالت تعتمد على وحدات قديمة جدا في مقرراتها .لذا تستوجب الضرورة إدخال وحدات جديدة مثل علم اجتماع المعرفة و الابستيمولوجيا – نظريات ما بعد الحداثة – رواد علم الاجتماع المحدثين. ـ بالنسبة إلى مقاييس تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل لم تتغير ما عدا مقياس واحد معنون" الجهود الدولية". و هذا يعود إلى إنهاء مهام اللجنة الوطنية للبرامج التي فقدت صلاحيتها بمجرد التخلي عن النظام الكلاسيكي . ومن جملة المقاييس الغائبة في ظل الإصلاح الجديد هي : مادة الإبستمولوجيا، مادة "مدخل إلى العلوم الاجتماعية"، مادة "تاريخ العمل"، مادة"التنظيمات الحديثة"،مادة" المجتمعات الافتراضية"،و أخيرا مادة" التكنولوجيات الجديدة في تحليل البيانات".

ـ التغيير على مستوى البرنامج البيداغوجي من حيث المواد المدرسة تغير نسبي ، فقد تغير البعض منه وبقي جزء آخر لم يطرأ عليه أيّ تغيير.

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال الثالث:

ـ في رأيك هل يمكن القول أنه تم تجسيد الطرق الحديثة في التكوين و أصبح الأستاذ مكلفا باقتراح المحتوى التعليمي ؟.

الحالة الأولى(س 3)

".. هذا حقيقة وليس للأستاذ أن يشتكي بعد اليوم أنه لم يساهم في وضع البرامج .."

ترجمة مقاطع الحالة الأولى(س 3)

هذه الحالة توافق بشدة الرأي الوارد في السؤال، و تؤكد أن هذا الإجراء سوف يجعل الأستاذ عنصر فاعل في البرنامج البيداغوجي وتحل مشكل المطالبة بمشاركة الأستاذ في وضع البرنامج .

الحالة الثانية(س 3)

" ..طبعا لا، لأنه لا تغيير يذكر فيما يتعلق بتوفير الحد الأدنى من الشروط البيداغوجية والعلمية داخل المؤسسات العلمية والبحثية، وزيادة الأجور للأساتذة لا تعتبر الأمر الأكثر أهمية في تحقيق ذلك مادام هذا الإجراء هو حيز التنفيذ مؤخرا. كما أن البرامج الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي هي أيضا تعاني من مشاكل معقدة لكونها في بداية عهدها منعدمة الخبرة في مجال التسيير العقلاني للبحوث العلمية..".

ترجمة مقاطع الحالة الثانية(س 3).

تنفي هذه الحالة أي تغيير على المستوى البيداغوجي أو العلمي داخل المؤسسات العلمية البحثية ،لأنها لا تزال تعاني من سوء التسيير الذي يفتقد إلى الرؤية الإستراتيجية السليمة بحكم نقص الخبرة في مجال تسيير البحوث العلمية.

الحالة الثالثة (س 3).

"..هذا ينطبق على مستوى نظام L.M.D فعلا إن الأستاذ أصبح يقترح إلا أنه نظرا لغياب الرقابة و التدقيق و كثرة التسرع للاقتراحات هذا ولد العديد من المشاكل خاصة في كون هناك تضارب في البرامج و في محتوى الوحدات و هناك كذلك وحدات (مقاييس غير فعالة) ..".

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 3).

ترى هذه الحالة أنه على المستوى النظري يتطلب تطبيق نظام (ل م د) ذلك الإجراء، لكن بالنظر إلى الواقع هناك تضارب في البرنامج المقرر نتيجة التسرع في وضع الاقتراحات؛ مما خلق اختلال في البرامج ومحتوى الوحدات في ظل غياب الدقة و الرقابة . كما أنه تم إدراج مقاييس ليست لها فعالية في عملية التكوين .

الحالة الرابعة(س 3)

"..لا أريد أن أكون متشائما، ولكن لا أرى بدا من ضرورة أن لا يسمح للأستاذ باقتراح محتوى تعليمي، كيف نطلب من الأستاذ ذلك ونحن نعلك أنه لو أنجز إحصاء على مدى اهتمام الأساتذة بنظام ل.م.د لوجدنا ان الغالبية العظمى لا تزال مناهضة ومعارضة لهذا التوجه، ويكفي فقط أن تزوري أيتها الباحثة بعض المدرجات التي يدرس بها أساتذة النظام الكلاسيكي والنظام الجديد، فستجدين من دون شك أن أغلب الأساتذة القدماء والمتقدمين في السن عن الجيل الجديد (لا تعني كلمة متقدم أنه هرم أو شيخ ولكنني أقصد أنه ينتمي إلى جيل ازداد على الأقل في الستينيات) لا زالوا يدرسون في النظام الكلاسيكي، فيما أن أغلب من اضطلع بالنظام الجديد هم من الشباب. ولك أن تتصوري أننا نقدم للأستاذ على وجه الإجمال أن يقترح محتوى مقياس فالنتيجة أنه سينتج من دون شك نفس البرنامج المدرس في النظام الكلاسيكي إما بصورة مركزة ومقلصة إذا كان المقياس سداسي أو يدعه كما هو إذا كان المقياس يتكرر في السداسي الثاني.."

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة(س 3).

ترى هذه الحالة أن فتح المجال أمام الأستاذ لاقتراح المحتوى في ظل نظام (ل م د) أمر مهم ومقبول ، لكن بالنظر إلى تطبيقه في أرض الواقع هناك اختلاف ، و السبب هو الرفض المطلق لطبيعة هذا النظام من قبل هيئة التدريس خاصة أولئك الذين لهم خبرة طويلة في التدريس هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن فتح المجال لاقتراح المحتوى لأولئك الجدد في التدريس الجامعي فان المحتوى الذي يعرضونه لا يطرأ عليه أي تغيير و يبقى هو نفسه المقرر في النظام الكلاسيكي، فقطُ يقلص المحتوى أو يُدعم حسب الفترة الزمنية المقررة لتدريس المقياس سداسي أو سداسيين.

الحالة الخامسة (س 3)

"..هذا ليس كافيا فلا بد أن يكون اقتراح المحتويات جماعيا..".

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 3).

لا توافق هذه الحالة الاقتراح الوارد في السؤال و ترى أن الاقتراح على مستوى الوحدات التدريسية ومضمونها و ترى أنه غير كافي، إذ لا بد أن يشترك في وضعه جميع الأساتذة و القرار يكون بمصادقة رأيهم جماعيا.

الحالة السادسة(س 3):

"..لا..".

ترجمة مقاطع الحالة السادسة (س 3).

تنفي هذه الحالة بأنه تم تجسيد الطرق الحديثة في التكوين و أصبح الأستاذ مكلف باقتراح المحتوى التعليمي.

تحليل إجابات السؤال الثالث: في رأيك هل يمكن القول أنه تم تجسيد الطرق الحديثة في التكوين و أصبح الأستاذ مكلفا باقتراح المحتوى التعليمي ؟

- في ظل نظام (ل م د) أصبح الأستاذ مكلف باقتراح المحتوى التعليمي وهذا سوف يحل إشكالية المطالبة بمشاركة الأستاذ في وضع البرنامج البيداغوجي و محتوياته. .

- لم يحدث أي تغيير على المستوى البيداغوجي أو العلمي داخل المؤسسات العلمية البحثية ،لأنها لا تزال تعاني من سوء التسيير الذي يفتقد إلى الرؤية الإستراتيجية السليمة بحكم نقص الخبرة في التسيير.

- على المستوى النظري يتطلب تطبيق نظام (ل م د) أن يكون الأستاذ مكلف بإعداد المحتوى التعليمي للتدريس ، لكن بالنظر إلى الواقع هناك تضارب في البرنامج نتيجة التسرع في إقراره ؛ مما نجم عنه اختلال بينه و بين محتوى الوحدات. كما أنه لا تزال البرمجة تتضمن مواد دراسية لا تخدم عملية التكوين.

- تكليف الأساتذة بإعداد المحتوى أمر مقبول نظريا، لكن ما يجرى على أرض الواقع يختلف ففي حين ترفض فئة من الهيئة التدريسية العمل بظروف هذا النظام ،تدرس فئة أخرى بمحتوى

النظام الكلاسيكي و التغيير يكون على مستوى تقليص أو تدعيم المضمون الدراسي حسب الحجم الساعي المقرر للمادة.

- اقتراح محتوى المواد الدراسية يكون بمصادقة جميع أعضاء الهيئة التدريسية.

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال الرابع:

- في رأيك ما هي أهم المعايير التي بنيت عليها برامج العلوم الاجتماعية(علم الاجتماع) في ظل نظام(ل م د)؟

الحالة الأولى(س 4)

".. مراعاة الواقع الاجتماعي والمحيط حتى يكون هناك تطابق بين ما يدرس وما يحتاجه المحيط لأن هذه فلسفة نظام ل.م.د.."

ترجمة مقاطع الحالة الأولى(س 4).

ترى هذه الحالة أن أهم معيار بنيت على أساسه برامج علم الاجتماع هو متطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي ، وهذا هو أساس فلسفة نظام (م د).

الحالة الثانية(س 4)

"...من بين أهم المعايير المعتمدة في اعتقادي الشخصي:

- علاقة برامج التكوين بما توفر من الظروف المتاحة كالخبرة في المجال للأساتذة و التأطير والتسيير الإداري. لان من طبيعة مجتمعنا الميل إلى عدم التغيير.
- سد احتياجات بعض القطاعات وعلى رأسها المؤسسات الاقتصادية، والخدماتية والإنتاجية عموما،
- صلاحية بعض التخصصات للامتهان الوظيفي.
- قبول لدى السلطات السياسية.

سياسة الترشيد والحكومي وتوجيه وظيفة الجامعة إلى تحقيق جملة أهداف معينة.."

ترجمة مقاطع الحالة الثانية(س 4)

ترى هذه الحالة أن أهم المعايير التي بنيت عليها برامج علم الاجتماع في ظل (ل م د) تنقسم إلى ثلاثة متغيرات الأولى ترتبط بالجامعة من خلال اقتراحات الأساتذة تبعا لخبراتهم، ثانيا متطلبات المؤسسات الاقتصادية و الخدماتية وحاجتها من أجل فتح المجال للتوظيف المهني لمخرجات الجامعة ،و ثالثا البعد السياسي المتمثل في الإرادة السياسية نحو النهوض بالجامعة و الوعي بمكانتها و دورها داخل المجتمع.

الحالة الثالثة (س 4).

"..اغلب المعايير نرى بأنها ذاتية و لا يوجد ما يسمى بالموضوعية . كل صاحب مشروع ينطلق من انشغالاته و ميوله في وضع مناسب للبرامج .لا يوجد فلسفة تعليمية جامعية واضحة . و إستراتيجية نعمل من ورائها .."

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 4).

ترى هذه الحالة أن منطلقات إعداد البرامج في ظل نظام(ل م د) نبع من ميول و اهتمامات ذاتية، بعيدة عن الموضوعية، كما أنها تفتقر إلى رؤية إستراتيجية مدروسة ونابعة من فلسفة تعليمية وجامعية .

الحالة الرابعة (س 4).

"..البرامج التي تم تبنيها على ما أعتقد هي محصلة تجربة فريق تكوين من هيئة تدريس، وتم تعميمها عن طريق التواتر من قسم لآخر، واعتقد أن مثل هكذا عملية استنساخ غير مفيدة، كما أنني كما قلت آنفا لا بد من تحيين البرامج بصفة دورية، ولا بد من تنظيم العلمية بجهاز قانوني وتنظيمي معترف به لا أن يترك الأمر للعشوائية والمزاجية والظرفية، باختصار هناك فوضى في البرامج وفي احتساب رصيد ومعامل كل مقياس، فهل يعقل أن بين جامعة سطيف وجامعة المسيلة هناك اختلافات في المعاملات والأرصدة تمنع طالب من الانتقال من جماعة لأخرى حتى وإن كان مبرر النقل هذه قانوني(تغيير إقامة الطالب، أو تحول زوج الطالبة من

ولاية لأخرى) أقول أنه لا بد من إعادة صياغة وطنية تضطلع بها الوزارة لأنه على ما أظن انتقلنا الآن من مرحلة التعميم لنظام ل.م.د وينتظرنا اليوم وفي المستقبل عمل آخر مرتبط بالتنسيق والتوحيد والتدخل لحل المشكلات التي رافقت وترافق سير هذا النظام..".

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 4).

حسب هذه الحالة فإن بناء البرامج انطلق لأول مرة من اقتراحات فريق مكون من أعضاء هيئة تدريس ثم نُقل المشروع و عُمم عن طريق الاستنساخ إلى باقي الأقسام عبر مختلف جامعات الوطن. وتقترح هذه الحالة أن يكون تحيين البرامج دوريا،عن طريق إقامة جهاز تنظيمي له صلاحية قانونية للقيام بهذا الدور،لأن ما هو ملاحظ- حسب رأيها- يعاني من إشكاليات مطروحة نتيجة الفوضى السائدة في برمجة المواد و طريقة حساب الرصيد و معاملات كل مقياس،و العمل بهذه الفوضى صَعَّب عملية مرونة تنقل الطالب من جامعة لأخرى على الرغم أن شروط الانتقال الأخرى مُتوفرة قانونيا؛ الأمر الذي يحتاج إلى تدخل الوزارة المعنية للبَت في حل هذه الإشكاليات التي ترافقت و تطبيق الإصلاح الجديد، ولعل مهمتها الأساسية سوف تكون محاولة الوصول إلى قدر من التنسيق و التوحيد في العمل على مستوى كافة جامعات الوطن .

الحالة الخامسة(س 4)

"..ليست هناك معايير واضحة، بل فوضى و عدم تنسيق**.."**

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة(س 4).

جاء رأيها مختصر لكنه في عمومه يتفق مع رأي الحالة السابقة باعتبار أن المعايير التي بنيت عليها برامج علم الاجتماع في ظل نظام (ل م د) غير واضحة، و تتسم بالفوضى و عدم التنسيق.

الحالة السادسة(س 4)

"..معيار الالتزام بالجانب التقني لإعداد المشروعات.. كالحجم الساعي المحدد.. و عدد الأرصدة و الوحدات..".

ترجمة مقاطع الحالة السادسة(س 4).

ترى هذه الحالة أن المعايير التي بنيت عليها برامج علم الاجتماع في ظل نظام (ل م د) هو الحجم الساعي و عدد الأرصدة، عدد الوحدات.

تحليل إجابات السؤال الرابع: في رأيك ما هي أهم المعايير التي بنيت عليها برامج العلوم الاجتماعية(علم الاجتماع) في ظل نظام(ل م د)؟

- المعيار الذي بُنيت على أساسه برامج علم الاجتماع كان بمراعاة متطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي ، وهذا هو أساس فلسفة نظام (م د).

- تنقسم المعايير التي بنيت عليها برامج علم الاجتماع في ظل (ل م د) إلى ثلاثة متغيرات الأولى ترتبط باقتراحات الأساتذة و أخرى نابعة من متطلبات المؤسسات الاقتصادية و الخدماتية المجال للتوظيف المهني و أخيرا من الإرادة السياسية نحو النهوض بالجامعة و الوعي بمكانتها و دورها داخل المجتمع.

- المعايير نابعة من ميول و اهتمامات ذاتية، بعيدة عن الموضوعية، و تفتقر إلى الرؤية الإستراتيجية المدروسة والنابعة أساسا من فلسفة تعليمية وجامعية .

- تطبيق نظام (ل م د) كان عشوائيا و غير مدروس و عُمم تطبيقه على كل الجامعات عن طريق الاستنساخ، مما خلق اختلالات مست عملية تنقل الطلبة بسب الاختلافات في طريق حساب الأرصدة و المعاملات على مستوى كافة جامعات الوطن.

- المعايير التي بنيت عليها برامج علم الاجتماع في ظل نظام (ل م د) غير واضحة، و تتسم بالفوضى و عدم التنسيق.

- المعايير التي بنيت عليها برامج علم الاجتماع في ظل نظام (ل م د) تتمثل في الحجم الساعي و عدد الأرصدة، عدد الوحدات.

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال الخامس:

- في رأيك ما هي الأسباب التي تجعل الجامعة الجزائرية تتمسك بتكوين الطلبة في نفس التخصصات بعلم الاجتماع، مع أن اعتمادها استغرق عقودا من الزمن؟ ، وهل يمكنك أن تقترح تخصصات حديثة تراها ضرورية للمجتمع وتتلاءم و متطلبات العصر؟

الحالة الأولى(س5)

".. أبدًا، الجامعة الجزائرية لا تتمسك بتكوين الطلبة في نفس التخصصات، وإنما هذا يعود إلى رغبة واضعي البرامج من الأساتذة في النظام القديم عن طريق ما كان يعرف باللجنة الوطنية البيداغوجية، ثم الآن مع النظام الجديد فالأساتذة هم الذين يقترحون البرامج ومحتويات المواد بكل حرية.."

ترجمة مقاطع الحالة الأولى(س5).

نفت هذه الحالة إن كانت الجامعة الجزائرية تتمسك بتكوين الطلبة في نفس التخصصات ،باعتبار أن القرار بالتكوين كان في السابق ينبع أساسا من المركز انطلاقا من اللجنة الوطنية البيداغوجية، ثم حاليا في ظل الإصلاح الجديد تغيرت المعطيات و أصبحت المصادقة تتم من القاعدة من خلال ما تقترحه هيئة التدريس من برامج و محتويات بكل ديموقراطية.

الحالة الثانية(س 5).

"...للسبب الذي ذكرته سابقا وهو نزوع الفرد الجزائري –مهما كانت وظيفته- إلى الميل إلى عدم التغيير، وعدم بذل الجهد في سبيل تحقيق أهداف قد لا تعود عليه بالفائدة الشخصية وهو أمر متعلق بالتنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع الجزائري عموما هذا من جهة، ....ومن جهة أخرى، مواجهة مؤسسات المجتمع التخصصات الجديدة بالرفض آو بالفتور، ومنه مثلا برامج التكوين في ليسانس مهني التي تحتاج إلى إبرام عقود رسمية وقانونية بين المؤسستين الجامعة والمؤسسات الوصية –اقتصادية، خدماتية، تربوية، ...الخ- إذ ترفض أن تتعاقد مع الجامعة نتيجة لأسباب ومخاوف كثيرة إضافة إلى غموض في شروط العقد وطبيعة العمل المشترك فيما بينهما خاصة ما تعلق باشتراط التوظيف والتكوين للطلبة...سبب آخر هو

حداثة التجربة في حد ذاتها والتي تحتاج إلى زمن لهضمها وإدراكها واستيعابها من قبل جميع الأطراف- هيئات علمية وسياسية ومجتمعية- من قبل الجميع ناهيك عن التناقضات والتعقيدات على مستوى النصوص القانونية المنظمة لمثل هذا الإجراء..."

ترجمة مقاطع الحالة الثانية(س 5).

تنتقد هذه الحالة طبيعة الفرد الجزائري الذي تنقصه الدافعية نحو التغيير بحكم تنشئته الاجتماعية ، وهذا ما انعكس على أدواره الاجتماعية في إطار التفاعل الاجتماعية مع بيئته ، وهذا ينطبق – حسب رأي هذه الحالة_ على الجامعة في علاقتها بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي ، إذ يرفض هذا الأخير التعامل معها كشريك. و تحدد لنا مثال ذلك "برامج التكوين في الليسانس مهني "، بسب غموض في شروط التعاقد بين الطرفين. كذلك تضيف سبب آخر هو حداثة التجربة التي تحتاج إلى مدة زمنية لكي تتقبلها مختلف مؤسسات المجمع المعنية بالتعامل. وركزت في الأخير على الفراغات القانونية التي من المفروض أن تؤطر التعاون و الشراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الجزائري.

الحالة الثالثة (س 5)

"...الاقتراحات التي نزفها هي : إحداث تخصصات جديدة و فتح آفاق مثل: علم اجتماع المرأة ، و علم اجتماع الشباب ، علم اجتماع الحياة اليومية ، علم اجتماع السياحة ، علم اجتماع المعرفة ،علم اجتماع المنظمة ، علم اجتماع الانثربولوجيا ، علم اجتماع العنف ، علم اجتماع الجريمة و الانحراف ، علم اجتماع العولمة ، علم اجتماع التثاقف ....إلخ ، حتى نواكب التحولات العالمية ..."

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 5).

تكتفي هذه الحالة بالإجابة على الشطر الثاني من السؤال وتقترح تخصصات تراها تتوافق و التغيرات التي تطرأ على المجتمع الجزائري و المجتمع العالمي ،و تركز على القضايا الأساسية التي ينبغي أن يراعيها التخصص بعلم الاجتماع في ظل المرحلة الراهنة وهي:

المرأة، الشباب،الحياة اليومية،السياحة، العنف ،الجريمة و الانحراف، العولمة ، التثاقف،علم الاجتماع المنظمة، الأنثروبولوجيا، المعرفة.

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 5)

"...لا يمكن أن نرمي باللائمة على الجامعة، لأن المسؤول الأول هو الأستاذ في المقام الأول، هل تعرفين أن فريق التكوين بالمصطلح الجديد، وهيئة التدريس غائبة ومستقيلة من المبادرة إنها لا تريد أن تعمل إنها متفرجة، لك فقط أن تسألي في كل جامعة عن الذين فتحوا تخصصات في علم الاجتماع ستجدين أنه فريق مكون من شخص أو شخصين على الأكثر، فيما أن إدارة الأقسام علّقت وتعلق وستظل تعلق المنشورات والإعلانات لتحفيز الأساتذة على إنجاز المشاريع الجديدة لليسانس و الماستر، ولن تجد بدا من تقوم هي (الإدارة) من العمل لوحدها فقط أو بتعاون ثلة قليلة ومعدودة... إن فتح تخصصات جديدة مرهون في المقام الأول بالوسائل، و أيضا بالمراكز والمخابر الداعمة على سبيل المثال لدينا تخصص المرافقة الاجتماعية، السبر الاجتماعي، الجماعات المهنية، التغير الثقافي ..."

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 5).

تنتقد هذه الحالة دور الهيئة التدريسية الغائبة تماما في اقتراح ووضع تخصصات يرونها مهمة في عملية التكوين ، على الرغم من نداءات الإدارة حول مد يد العون لها في مثل هذا الإجراء ، إلا أن هؤلاء لا يهتمون ، و يتركون القرار لدى الإدارة المكونة أصلا من قلة قليلة يشرفون على طرح مثل هذه المبادرات و تنفيذها. وتضيف أن التفكير في الإقرار و تبني عملية التكوين في تخصص بعينه، مرهون بتظافر جهود و توفر إمكانيات لعل من أهمها مبادرة مراكز و مخابر البحث.

الحالة الخامسة (س 5)

"...لا بد من إعادة نظر في هذا الفرع بحد ذاته كليا و توجيهه نحو البحث العلمي على وجه الخصوص...".

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 5)

ترى هذه الحالة أن فرع علم الاجتماع يحتاج إلى إعادة نظر كلية في مضمونه وأهدافه،و لعل أنه يحتاج إلى توجيه تعميق البحث العلمي في هذا الحقل المعرفي.

الحالة السادسة (س 5).

"..لكون الهدف هو التدريس من أجل التدريس فقط ،..لا يمكن اقتراح أي تخصص في ظل اتساع الفجوة المستمر بين الجامعة و المحيط الاقتصادي خاصة بالنسبة لبعض التخصصات.."

ترجمة مقاطع الحالة السادسة(س 5).

ترى هذه الحالة أنه من الأسباب التي تجعل الجامعة الجزائرية تتمسك بتكوين الطلبة في نفس التخصصات هو أن الهدف من التكوين أصلا هو التدريس لأجل التدريس، كما تطرح إشكالية علاقة الجامعة بالمحيط الاقتصادي التي تتسم بالاختلال خاصة في بعض التخصصات.

تحليل إجابات السؤال الخامس: في رأيك ما هي الأسباب التي تجعل الجامعة الجزائرية تتمسك بتكوين الطلبة في نفس التخصصات بعلم الاجتماع، مع أن اعتمادها استغرق عقودا من الزمن؟ ، وهل يمكنك أن تقترح تخصصات حديثة تراها ضرورية للمجتمع وتتلاءم و متطلبات العصر؟

ـ الجامعة الجزائرية اليوم لا تتمسك بتكوين الطلبة في نفس التخصصات ، فقد تغيرت طرق العمل عما كان سائدا في ظل النظام الكلاسيكي ، حيث كانت المصادقة تتم من المركز(اللجنة الوطنية البيداغوجية) أما اليوم في ظل الإصلاح الجديد أصبحت المصادقة على المواد ومحتوياتها تتم انطلاقا من القاعدة(الهيئة التدريسية).

ـ الشراكة بين الجامعة و المحيط لا زالت تعاني تعقيدات بسبب رفض هذا الأخير التعامل معها سواء على مستوى التكوين أو على مستوى التوظيف المهني و هذا راجع لضعف القوانين التي تؤطر هذا العمل.كما أن حداثة التجربة تتطلب زمن معين لكي تكون الفكرة مقبولة لدى جميع الأطراف.

ـ هناك قضايا هامة مطروحة اليوم تحتاج إلى الدراسة، مع ضرورة تبني تخصصات تُعَمق البحث فيها مثل قضايا المرأة ، الشباب، الحياة اليومية، التثاقف، السياحة، العنف ، الجريمة و الانحراف، المنظمة، المعرفة ، و الأنثروبولوجيا.

ـ ضعف دافعية هيئة التدريس للمشاركة في اقتراح تخصصات يرونها مهمة في عملية التكوين على المستوى الجامعي و تخدم بدورها المحيط الاقتصادي و الاجتماعي،وترك العملية محصورة على المستوى الإداري للفصل فيها.

ـ يحتاج علم الاجتماع إلى إعادة نظر كلية ،مع توجيه البحث العلمي حول قضاياه لأساسية.

ثالثا: علاقة التكوين و البحث في علم الاجتماع بالمحيط الاجتماعي و الاقتصادي.

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال السادس.

ـ هل ترى أن هناك تحسنا في نوعية التكوين بعد تطبيق نظام ل م د؟

الحالة الأولى (س 6)

"... التحسن موجود لاشك في ذلك، ولكن لابد من انتظار بعض الوقت للحكم النهائي، لأن تجربة النظام ل.م.د. جديدة، فهناك بعض الأقسام لم تشرع في تطبيقه إلا منذ بضعة أشهر (سبتمبر 2010)..."

ترجمة مقاطع الحالة الأولى (س 6).

ترى هذه الحالة أن التحسن على مستوى التكوين ظاهر بعد تطبيق (ل م د)، لكن يصعب الحكم النهائي على مجمل العملية التكوينية بالجامعة الجزائرية، لأن التجربة حديثة جدا و هناك بعض الأقسام شرعت في تبني النظام خلال الأشهر الأخيرة.

الحالة الثانية (س 6)

"... لا..."

ترجمة مقاطع الحالة الثانية (س 6).

تنفي هذه الحالة تحسن عملية التكوين بعد تطبيق نظام (ل م د).

الحالة الثالثة (س 6)

"...لا أرى بأن هناك تحسن في نوعية التكوين بعد تطبيق نظام L.M.D كون أغلبية الأساتذة و الطلبة يجهلون كل صغيرة و كبيرة عن هذا النوع من التعليم ، كما أن أغلب الأساتذة ما زالوا يدرسون بنفس الكيفية كما كان معمولا في النظام الكلاسيكي ...".

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 6)

تتفق هذه الحالة مع الحالة السابقة حول نفي القول بتحسن نوعية التكوين بعد تطبيق نظام(ل م د) ، وتوضح حكمها هذا أن حيثيات هذا النظام غير معروفة سواء لدى الهيئة التدريسية أو لدى الطلبة، وتضيف أن طرق التدريس هي نفسها تلك التي كان معمول بها في النظام السابق.

الحالة الرابعة (س 6)

"... علي في البداية أن أقول لكم أن إجابتي ستكون على شقين: أولا نظام ل.م.د في الأصل يدعم ويسند عملية رفع كفاءة الطالب، أما في الواقع ونتيجة لعدم محاولة الأساتذة الارتقاء بمستوى البرامج والمحتويات المقدمة للطالب صاروا يعلقون رداءة نوعية مستوى الطالب بشمّاعة تقلص عدد سنوات الدراسة من 4 إلى 3 .... وهل يمكن أن نرسم خط الفشل في اتجاه واحد؟... فيما تناسينا أن الأستاذ هو في الواقع لا يريد ولا يؤمن بالنظام الجديد أصلا، لأنه كان بالإمكان خلق تفاعل ما بين الطالب والأستاذ بحيث تتدفق المعلومة في الاتجاهين بما يخدم الاستيعاب ورفع حجمها ما يقلص مدة ووقت تجميع المحتويات التعليمية بأسرع ما يمكن..."

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 6)

جاءت إجابة هذه الحالة تنقسم إلى شقين الأولى تناولت الهدف الأساسي من اعتماد نظام (ل م د) كبديل عن النظام السابق كون أن (ل م د) يركز على عملية رفع كفاءة الطالب، لكن تحقيق

هذا الهدف مقرون بدعم الأستاذ للبرامج ومحتوياتها ، وفي الشق الثاني أضافت أن التغاضي عن بذل هذا الجهد انعكس بالسلب على نوعية التكوين، و أصبح تدني نوعية التكوين في ظل نظام (ل م د) يُفسر أنه ناتج من تقليص الحجم الساعي للدراسة (من 4 سنوات إلى 3 سنوات). وتنتقد الحالة "الأستاذ" كونه لا يُؤمن أصلا بفعالية الإصلاح الجديد . وتقترح أن تدفق المعلومة يجب أن ينطلق من تفاعل يحدث بين اتجاهين الأستاذ و الطالب على السواء ، لأن هذا الأمر ـ حسبها ـ سوف يرفع من قدرة الاستيعاب في أقل وقت ممكن.

الحالة الخامسة (س 6)

"...في فرعنا لا، هناك استعجال للثمرة، مع قلة المردودية..."

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 6)

تنفي هنا هذه الحالة تحسن نوعية التكوين بتطبيق نظام (ل م د) ، لأن التجربة لا تزال حديثة هذا من ناحية، و من ناحية أخرى الإنتاج العلمي في هذا الحقل المعرفي متدني.

الحالة السادسة(س 6).

"..يمكن أن تحدث ثورة نوعية في التكوين وفق نظام(ل م د) إن تم توفير شروطه و ظروفه و احترام الأساتذة و الطلبة و الإدارة لمتطلبات هذا النظام من جهة ،و صانعي القرار ضمن المحيط الاجتماعي و الاقتصادي من جهة ثانية.."

ترجمة مقاطع الحالة السادسة(س6).

هذه الحالة ترى أن نجاح أهداف الإصلاح الجديد من حيث تفعيل نوعية التكوين مرتبط بمدى توفير و تهيئة شروط نجاحه داخل الوسط الجامعي وأيضا على مستوى المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

تحليل إجابات السؤال السادس: هل ترى أن هناك تحسنا في نوعية التكوين بعد تطبيق نظام ل م د؟

- هناك تحسن ظاهر على مستوى نوعية التكوين بعد تطبيق (ل م د)، و يصعب الحكم النهائي على مجمل العملية التكوينية بالجامعة الجزائرية لأن التجربة في بدايتها.

- لا يوجد هناك تحسن على مستوى نوعية التكوين بعد تطبيق نظام (ل م د).

- ليس هناك تحسن يذكر على مستوى نوعية التكوين بعد تطبيق نظام(ل م د) ، لأن حيثيات النظام لا تزال مبهمة عند الأغلبية من الأساتذة والطلبة ، و العمل ساريا بنفس طرق التدريس التي كانت سائدة في النظام السابق.

- الحكم على تدني نوعية التكوين لا يقتصر على جانب تقليص الحجم الساعي لمدة الدراسة ولكن السبب الرئيس يعود إلى قلة دعم الهيئة التدريسية بجهودها نحو المواد ومحتوياتها ، وتوسيع الكم المعرفي لا يُختَزل فقط على مستوى الطالب ، و لكن الأستاذ أيضا مطالب بتفعيل دوره في هذا الاتجاه.

- لا يوجد تحسن واضح على مستوى تحسن نوعية التكوين بعد تطبيق (ل م د) باعتبار أن التجربة لا تزال حديثة و الإنتاج العلمي ضئيل في هذا الحقل المعرفي.

- نجاح نوعية التكوين مرتبط بتوفير شروط نظام(ل م د)داخل الوسط الجامعي و خارجه.

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال السابع.

- هل هناك علاقة بين الوحدات المدرسة في العلوم الاجتماعية و متطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي؟.

الحالة الأولى (س 7)

"... بالتأكيد خاصة في الفروع التطبيقية، لأن هذا الذي يتطلبه نظام ل.م.د. و إلا فإنه سيصبح لا معنى له..." .

ترجمة مقاطع الحالة الأولى (س 7).

تؤكد هذه الحالة أن هناك توافق بين الوحدات المدرسة في العلوم الاجتماعية و متطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي خاصة في الفروع التطبيقية ، لان هذا هو الهدف الرئيس من اعتماد نظام (ل م د). وبدون هذا الإجراء لا معنى له.

الحالة الثانية (س 7)

"... نسبيا، لكن ما هو شائع هو بعدها عن الواقع ، أو بالأحرى عن تقديم خدمات مناسبة لتغيير الواقع المراد تغييره نحو الأفضل. مثلا تخصص: علم الاجتماع الطبي هل بإمكانه تغيير الواقع المزري لمؤسسات القطاع الصحي ؟ ومعالجة مشكلاته؟ طبعا الجواب هو لا، لان الواقع واضح يحتاج إلى إرادة الدولة وسعيها في محاربة أشكال الفساد بالطرق العلمية والقانونية و...".

ترجمة مقاطع الحالة الثانية (س 7).

حسب رأي هذه الحالة فان التوافق يعتبر نسبي بين الوحدات المدرسة بالعلوم الاجتماعية ومتطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي. لكن في عموم الأحوال الواقع لا يعكس بالضرورة هذه العلاقة حيث تستدل الحالة بمثال علم الاجتماع الطبي ودوره في حل مشكلات القطاع الصحي ، و تنفي وجود هذا الدور على أرض الواقع؛ وتفسر عدم تطبيقه ناجم عن غياب إرادة الدولة في تناول قضايا التسيير و المراقبة و أخذها موضع الجد باستخدام طرق علمية وقانونية.

الحالة الثالثة (س 7).

"...قليلة هي الوحدات المدرسة و التي لها صلة بمتطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي . و هذا راجع لفلسفة إحداث التخصصات و البرامج كما قلنا و التي هي ذاتية و لا ترتكز على إي إستراتيجية ، هناك وحدات و تخصصات قديمة جدا و قد تخلى عنها الغرب إلا نحن فما زلنا نمارس تدريس هذا العلم من خلال معارف بدائية ...."

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 7).

ترى هذه الحالة أن هناك مواد قليلة فقط لها صلة بواقع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، لأن موضوع التوافق يحتاج إلى رؤية إستراتيجية محكمة، لكن ما يجري بالجامعة الجزائرية أن تبنيها للتخصصات نابع من إرادة ذاتية بعيدة عن الموضوعية، ولا تزال جامعاتنا تعتمد وحدات وتخصصات قديمة جدا و تُدّرس علم الاجتماع من خلال معارف بدائية تخلت عنها الجامعات الغربية.

الحالة الرابعة (س 7).

"... لا يمكن أن أنفي وجود العلاقة، ولكن كما أشرت في السابق لا بد من أن تتطلع محتوياتها إلى رؤية استشرافية من جهاز وزارة متخصص يتفاعل مع الأساتذة في الميدان ويعيد صياغة ويأخذ في الاعتبار توصيات القواعد التي تتمثل في فريق التكوين وذلك من خلال محاضرات مفتوحة وأخرى توجه للاستماع لهم...."

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 7).

تؤكد هذه الحالة وجود العلاقة بين الوحدات المدرسة في العلوم الاجتماعية و متطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، ولكن يحتاج المضمون التعليمي إلى إعادة نظر يشرف عليها جهاز تنظيمي وطني يفتح طاولة النقاش و الحوار مع الهيئة التدريسية و يأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم .

الحالة الخامسة (س 7).

"...لا...".

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 7).

جاءت إجابة هذه الحالة مختصرة جدا، ولا تحتاج – حسبها- إلى توضيح و هي هنا تنفي وجود علاقة توافق بين الوحدات المدرسة بالعلوم الاجتماعية ومتطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

الحالة السادسة(س 7).

"..لا.."

تحليل مقاطع إجابات الحالة السادسة(س 7)

تنفي أيضا هذه الحالة وجود علاقة توافق بين الوحدات المدرسة بالعلوم الاجتماعية ومتطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

تحليل إجابات السؤال السابع: هل هناك علاقة بين الوحدات المدرسة في العلوم الاجتماعية و متطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

- هناك توافق بين الوحدات المدرسة في العلوم الاجتماعية و متطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي خاصة في الفروع التطبيقية وهو أساس نظام (ل م د).

- التوافق يعتبر نسبي بين الوحدات المدرسة بالعلوم الاجتماعية ومتطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي. و عموما الواقع لا يعكس بالضرورة هذه العلاقة؛ لأن هذا الأمر يتعلق بإرادة الدولة في تناول قضايا التسيير و المراقبة بموضع الجد مُعتَمدة على طرق علمية وقانونية.

- هناك مواد قليلة لها صلة بواقع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي،و موضوع التوافق يحتاج إلى رؤية إستراتيجية محكمة، و ما يجري بالجامعة الجزائرية هو أن التخصصات بعلم الاجتماع نابعة من إرادة ذاتية ولا يزال تدريسه يعتمد على معارف بدائية تخلت عنها الجامعات الغربية.

- هناك علاقة بين الوحدات المدرسة في العلوم الاجتماعية و متطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و الأمر يحتاج إلى تنظيم جهاز بيداغوجي وطني يأخذ بعين الاعتبار رأي هيئة التدريس في قضايا المضمون التعليمي.

- لا توجد مطلقا علاقة بين الوحدات المدرسة بالعلوم الاجتماعية ومتطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال الثامن(س8)

- هل ترى أن التخصصات المعتمدة بعلم الاجتماع حاليا والتابعة للجامعة التي تنتسب إليها جاءت تبعا لمتطلبات محيطها الاقتصادي و الاجتماعي ؟

الحالة الأولى (س 8)

"...إلى حد ما، لأن التجربة في جامعتنا .. لا تزال في بدايتها وهناك رغبة ملحة لدى الأساتذة في التجديد بفتح تخصصات جديدة..." .

ترجمة مقاطع الحالة الأولى (س 8).

ترى هذه الحالة أن التخصصات المعتمدة بعلم الاجتماع لها علاقة إلى حد ما بمتطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، وان كانت تجربة (ل م د) حديثة النشأة بالجامعة التي تنتسب إليها، إلا أن- الحالة- أكدت رغبة الهيئة التدريسية في التجديد وتبني تخصصات جديدة للتكوين.

الحالة الثانية (س 8).

"... كما أكدنا في السابق... ما هو شائع هو بعدها عن الواقع ، أو بالأحرى عن تقديم خدمات مناسبة لتغيير الواقع المراد تغييره نحو الأفضل. .. طبعا الجواب هو لا، لان الواقع واضح يحتاج إلى إرادة الدولة وسعيها في محاربة أشكال الفساد بالطرق العلمية والقانونية و...".

ترجمة مقاطع الحالة الثانية (س 8).

ترى هذه الحالة أن التخصصات التي تتبناها الجامعة التي تنتسب إليها لم تأتي حسب طلب المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، لأن الواقع لا يعكس هذه العلاقة. والموضوع يحتاج – حسبها- إلى خطط مدروسة على مستوى وطني.

الحالة الثالثة (س 8)

"...نفس الإجابة : لا لم تأتي تبعا لمتطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي في غالبيتها .

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 8)

التخصصات التي تتبناها الجامعة التي تنتمي إليها الحالة المستجوبة ليست لها علاقة بمتطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

الحالة الرابعة (س 8)

"... لا بل جاءت بعد عمل ثنائي أنا وزميل لي في سنة 2007، وكان المهم وقتها أننا نعيد إنتاج التخصصات الموجودة في القسم، ولكننا تمنينا في المستقبل أن نفكر في إعادة صياغة جديدة لتخصصات أخرى في المستقبل، آنذاك لم نكن في الإدارة بل ولم نكن مع وفاق مع رئيس القسم، واليوم نحضر هذه السنة على تخرج أول دفعة من المشاريع التي اقترحتها وعملنا عليها أنا وزميلي، وبالمناسبة نحن اليوم نقف على ما طمحنا إليه من باب أننا اليوم مسؤولان في البيداغوجيا في الكلية، وبحمد الله ننتظر في الأيام القادمة أن توافق اللجنة الجهوية على المشاريع التي طرحناها هذه السنة لأجل نيل الاعتماد..".

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 8)

أكدت هذه الحالة أن التخصصات التي تعتمدها الجامعة التي تنتسب إليها لم تكن نابعة أساسا من متطلبات المحيط ؛ بل كانت انطلاقا من مبادرة فردية بالتشاور مع زميله في الإعداد إلى اعتماد تخصصات بعينها منذ 2007 .و هدفهما آنذاك هو إعادة إنتاج نفس التخصصات

الموجودة من قبل ، وظلت نواياهم تتجه نحو تغييرها -إن أمكن- في المستقبل .و في ظل المرحلة الراهنة تؤكد هذه الحالة أنها تعتزم تحضير مشاريع جديدة وضعت و تنتظر المصادقة عليها ،خاصة وأن مكانتها الإدارية الحالية تَدعَم هذا المشروع ، لينال موافقة اللجنة الجهوية على اعتماده.

الحالة الخامسة (س 8).

"...لا...".

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 8).

تنفي هذه الحالة إن كانت التخصصات في علم الاجتماع، و المعتمدة بالجامعة التي تنتسب إليها جاءت تبعا لإملاءات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

الحالة السادسة:(س 8).

"..لا.."

ترجمة مقاطع الحالة السادسة(س8). تنفي أيضا هذه الحالة إن كانت التخصصات في علم الاجتماع، جاءت تبعا لمتطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

تحليل إجابات السؤال الثامن: هل ترى أن التخصصات المعتمدة بعلم الاجتماع حاليا والتابعة للجامعة التي تنتسب إليها جاءت تبعا لمتطلبات محيطها الاقتصادي و الاجتماعي ؟

- التخصصات المعتمدة بعلم الاجتماع لها علاقة نسبية مع متطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، وهناك رغبة من قبل الهيئة التدريسية في تجديد التخصصات.

- التخصصات لم تأت وفقا إلى طلب المحيط الاقتصادي و الاجتماعي. والموضوع يحتاج إلى وضع خطط مدروسة على المستوى الوطني.

- التخصصات التي تعتمدها الجامعة لم تكن نابعة أساسا من متطلبات المحيط ؛ بل كانت انطلاقا من مبادرات ذاتية بهدف إعادة إنتاج التخصص ، ومؤخرا تتجه الإرادة نحو اقتراح مشاريع جديدة في انتظار أن يصادق عليها .

عرض و ترجمة إجابات السؤال التاسع:

- هل ترى أن شهادة علم الاجتماع في نظام (ل م د) تسهل للطالب الاندماج في سوق العمل؟و ما هو مصير الليسانس المهني في علم الاجتماع ؟

الحالة الأولى (س 9)

"... ما دام فتح التخصصات في علم الاجتماع روعي فيه متطلبات المحيط، فأعتقد أنه سوف يكون من السهل على طالب النظام الجديد الاندماج في سوق العمل إضافة إلى تنوع التخصصات وتعددها، بحيث تقل المنافسة بين الباحثين عن الوظيفة. أما بالنسبة لشهادة الليسانس المهنية فسوف تكون تجربة جيدة بالنسبة لخريجي علم الاجتماع..."

ترجمة مقاطع الحالة الأولى (س 9)

ترى هذه الحالة أنه طالما تَكوّن الطالب بمعارف تتوافق ومجريات الواقع الاجتماعي فانه يَسهّل عليه الاندماج المهني فيما بعد، خاصة في ظل التنوع المعرفي الذي ترافق وتطبيق(ل م د) بشكل يقلل البطالة، وأضافت- الحالة- تفاؤلها فيما يخص شهادة الليسانس المهنية فسوف تكون لها انعكاسات ايجابية على حاملي شهادة علم الاجتماع.

الحالة الثانية (س 9)

شخصيا لا اعتقد ذلك مطلقا إلا في حالة واحدة هي خلق مناصب في الوظيف العمومي خاصة بالتخصصات المطلوبة والمتوفرة تلزم المؤسسات الوصية بفتح مسابقات للتوظيف.

ترجمة مقاطع الحالة الثانية (س 9)

هذه الحالة لا تعتقد أن شهادة علم الاجتماع في نظام (ل م د) تسهل للطالب الاندماج في سوق العمل إلا إذا رافق ذلك طلب الوظيف العمومي من المؤسسات المعنية حاجتها حسب ما توفر من التخصصات.

الحالة الثالثة (س 9)

"...لا ... كون أنها ما زالت يكتنفها الغموض ، و حتى على مستوى الوظيف العمومي هناك تضارب و عدم الاعتراف بها و ببعض التخصصات ، الليسانس المهني مشكلة ضخمة و مصير مجهول و غامض لأصحابها ..."

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 9)

تنفي هذه الحالة بأن شهادة علم الاجتماع نظام (ل م د) تسهل للطالب الاندماج في سوق العمل كون هذه الشهادة لا تزال مبهمة و غير واضحة المعالم ، وهذا الغموض امتد حتى إلى الوظيف العمومي الذي أبدى عدم اعترافه بها و ببعض التخصصات، وترى أن شهادة الليسانس مهني سوف تخلق إشكال كبير من حيث المصير المجهول لحاملها.

الحالة الرابعة (س 9)

"....بالنسبة للسؤال الأول أقول أن الاندماج في سوق العمل ليس مرهونا بتوفر الشهادة فحسب، فلو أننا جئنا بتخصص من أمريكا أو فرنسا وبإنسان تكوّن هناك فلن يجد أي عمل في الجزائر، علينا أن نعيد صياغة تفكيرنا على نحو مغاير، هل يوجد عمل أصلا؟ حتى نتحدث عن اندماج؟ ومن يندمج ومن يستطيع ذلك وهو من فئة المنتظرين للعمل. في الواقع لا بد أن نحسب الأمر بشكل آخر إنه لو توفر في الجزائر 5 مليون مؤسسة مصغرة ، بحيث تتكون كل مؤسسة مصغرة من 2 إلى 3 أشخاص في المتوسط فإنه من المؤكد أننا سنستورد يد عاملة من كل الدنيا...إذن الرهان هو مختلف، لماذا تعجز منظمتنا الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على الوصول إلى رقم معتبر من المؤسسات الصغير ة والمصغرة والمتوسطة، ولماذا تعرقل وتقتل البيروقراطية مبادرات الشباب في هذا المجال، ثم كم عدد المؤسسات التي ينشئها الشباب

والتي تموت سنويا بالآلاف... أليس السؤال هو كما يلي: لماذا تعجز السوق الوطنية عن خلق ميكانيزمات الاندماج للمؤسسات التي ينشئها الشباب؟ ولماذا تموت المبادرات الشبابية في أروقة المكاتب والإدارات، ليصبح الاندماج عند هؤلاء الشباب في أن يلامس جسدهم ماء البحر (الحرقة)...."

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 9)

تطرح هذه الحالة إشكالية أخرى لا تتعلق بالشهادة بقدر ما تتعلق بإشكاليات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي من خلال التطرق إلى ظاهرة البطالة في الجزائر، وترى أن حل هذا الإشكال مقترن بفتح المجال أمام الشباب لإنشاء المؤسسات الصغيرة ،على اعتبار أن من أهم العراقيل التي تقف في وجه هذه المبادرات هو الافتقار إلى إستراتيجية اقتصادية واجتماعية ،و شيوع البيروقراطية التي تحطم طموحات الشباب ،و تضيف متسائلة لماذا تعجز السوق الوطنية عن استيعاب المؤسسات التي ينشئها الشباب ،أو لماذا يتم القضاء على أفكارهم والزج بهم إلى ما وراء البحر.

الحالة الخامسة (س 9).

" ...لا...".

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 9).

تنفي هذه الحالة إن كانت شهادة علم الاجتماع(ل م د) تُسَهل للطالب الاندماج في سوق العمل.

الحالة السادسة:(س 9).

"..لا..،..ليسانس مهنية من شروطها إمضاء اتفاقية تكوين و عقود عمل و الشطر الثاني صعب جدا و غير ممكن ..".

تحليل مقاطع الحالة السادسة(س 9).

تبدو رؤية الحالة السادسة متشائمة لوضعية الليسانس المهنية و مستقبلها على اعتبار أن المحيط الاقتصادي و الاجتماعي لا يوفر فرص الالتحاق القانوني للمتكونين ،و بالتالي فقد نفت إن كانت شهادة علم الاجتماع(ل م د) تُسَهل للطالب الاندماج في سوق العمل.

تحليل إجابات السؤال التاسع: هل ترى أن شهادة علم الاجتماع في نظام (ل م د) تسهل للطالب الاندماج في سوق العمل؟و ما هو مصير الليسانس المهني في علم الاجتماع ؟

- نظام (ل م د) ساهم في تكوين الطالب بشكل يتوافق ومجريات الواقع الاجتماعي وبطريقة آلية سوف يندمج في سوق العمل ،وتعتبر شهادة الليسانس المهنية رصيد ايجابي لحاملها.

- لا يمكن اعتبار أن شهادة علم الاجتماع نظام (ل م د) تسهل للطالب الاندماج في سوق العمل إلا إذا رافق ذلك اعتراف الوظيف العمومي بحاجة المؤسسات للتخصصات الُمتَوَفّرة.

- شهادة علم الاجتماع نظام (ل م د) لا تسهل للطالب الاندماج في سوق العمل كون هذه الشهادة لا تزال مبهمة ،حتى الوظيف العمومي أبدى عدم اعترافه بها و ببعض التخصصات، وسوف تخلق شهادة الليسانس مهني إشكال كبير من حيث المصير المجهول لحاملها.

- الإشكال لا يتعلق بالشهادة بقدر ما يتعلق باختلال يسيطر على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي من خلال انتشار ظاهرة البطالة في الجزائر، و الافتقار إلى إستراتيجية اقتصادية واجتماعية ،و شيوع البيروقراطية و عجز السوق الوطنية عن استيعاب المؤسسات التي ينشئها الشباب.

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال العاشر(10).

- هل ترى أن تطبيق نظام (ل م د) يساهم في تقريب الفجوة بين الجامعة و المجتمع؟

الحالة الأولى (س 10).

"... بالتأكيد لأن النظام مبني أصلا على تحقيق هذا الهدف..."

ترجمة مقاطع الحالة الأولى (س 10).

تؤكد هذه الحالة من أن نظام (ل م د) أُسِّسَ من أجل تقريب الفجوة بين الجامعة المجتمع.

الحالة الثانية (س 10).

"...لا أظن أنها ستنجح بنسبة معتبرة في ربط الجامعة بمحيطها طالما أن الأمر ليس مقننا، ولا يعبر عن إرادة فعلية رسمية..."

ترجمة مقاطع الحالة الثانية (س 10).

ترى هذه الحالة أن نظام (ل م د) لا يمكن أن يحقق نسبة نجاح محققة للأهداف التي أتى بها ؛لأن الأمر يحتاج إلى تأطير قانوني مضبوط و هدف ربط الجامعة بالمحيط لا يُعبِّر عن إرادة فعلية رسمية.

الحالة الثالثة (س 10).

"...يمكن إذا تم تسخير كل الوسائل المادية و البشرية و كذلك تدخل الدولة في تفعيل وضع تسهيلات حتى يتم مثلا إبرام اتفاقيات بين العالم الخارجي و الجامعة ، وهذا بدلا من ترك أصحاب المشاريع (الأساتذة) يتخبطون في السعي لإبرام الاتفاقيات الشراكة ..."

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 10).

ترى هذه الحالة أن نجاح هذا الهدف مقترن بتوفير الإمكانيات البشرية و المادية ، وتفعيل العلاقة بين الجامعة والمحيط يبدأ من دعم الدولة لهذه العملية عن طريق تيسير العمل بشكل قانوني يؤطر الشراكة بين الطرفين، مع أخذ الحِمْل عن الأساتذة الذين يبادرون إلى إبرام اتفاقيات الشراكة.

الحالة الرابعة (س 10).

"...الموضوع يحتاج إلى ترتيبات أهمها توفير الظروف الملائمة لتفعيل أهدافه على أرض الواقع، وإعادة النظر في الشق القانوني الذي ينظم العلاقة بين الجامعة ومحيطها...".

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 10).

لم تبدي هذه الحالة حكمها بوضوح في هذه العلاقة ، لأن الأمر –حسب رأيها- يتعلق بإعادة ترتيب البيت، وذلك بتوفير الظروف الملائمة لنجاح المشروع الذي يرتكز

أساسا على تقريب الفجوة بين الجامعة و المجتمع؛ و لعل أن العملية تحتاج إلى تفصيل قانوني يضبط عملية التنسيق و التسيير لتفعيل إدارة ناجحة لهذه العلاقة.

الحالة الخامسة (س 10).

"...إذا أحسن تطبيقه...".

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 10).

ترى هذه الحالة أنه إذا أُحسن تطبيق نظام (ل م د) بشكل فعلي فهذا سوف يقلص الفجوة بين الجامعة و المجتمع.

الحالة السادسة (س 10).

"..في الغالب ممكن..إن توفرت الإرادة لذلك ،و تغيرت تشريعات التوظيف.."

ترجمة مقاطع الحالة السادسة (س 10).

ترى هذه الحالة أن نظام (ل م د) قد يسهم في تقريب الفجوة بين الجامعة و المحيط إن توفرت الإرادة على كل المستويات ،وأجريت تغييرات على مستوى الأطر القانونية التي تنظم عملية التوظيف.

تحليل إجابات السؤال العاشر: هل ترى أن تطبيق نظام (ل م د) يساهم في تقريب الفجوة بين الجامعة و المجتمع؟

- نظام (ل م د) أُسِّسَ من أجل تقريب الفجوة بين الجامعة المجتمع.

- لا يمكن أن يُكتَب لنظام (ل م د) نسبة كبيرة من النجاح إلا إذا كان هناك تَكفّل قانوني يضبط علاقة الجامعة بالمحيط و ما هو ملاحظ الآن لا يعبر عن إرادة فعلية رسمية.

- تفعيل العلاقة بين الجامعة والمحيط يبدأ من دعم الدولة لهذه العملية عن طريق تيسير العمل بشكل قانوني يؤطر الشراكة بين الطرفين. ونجاح هذا الهدف مقترن بتوفير الإمكانيات البشرية و المادية اللازمة.

- إذا أُحسن تطبيق نظام (ل م د) بشكل فعلي فهذا سوف يقلص الفجوة بين الجامعة و المجتمع.

1) مدى مساهمة مخابر البحث الاجتماعي في العملية التكوينية.

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال الحادي عشر.

- هل تعتقد أن إنشاء مخابر البحث أعطى دفعا للبحوث الاجتماعية الجامعية ، و فيما تتمثل؟

الحالة الأولى (س 11).

"...على الرغم من أن النتائج المرجوة من إنشاء المخابر لم تحقق نجاحا كبيرا، إلا أن وجود مخابر وتجهيزها بالإمكانيات المادية وتزويدها بالإطارت البشرية من الباحثين سوف تكون له انعكاسات إيجابية على البحث الاجتماعي، وسوف يعطي دفعا للبحوث الاجتماعية..."

ترجمة مقاطع الحالة الأولى (س 11).

تؤكد هذه الحالة أن إنشاء مخابر البحث لم تكن لها فعالية كبيرة ، إلا وجودها و تزويدها بالوسائل المادية و البشرية اللازمة ،و تهيئة الظروف للعمل البحثي سوف يكون لها أثر ايجابي على البحث الاجتماعي في المستقبل .

الحالة الثانية(س 11).

"... نعم لكن بنسبة قليلة لم تحقق المراد من وجود المخابر خاصة في ظل المشكلات والعراقيل التي تواجهها إدارة المخابر، أمام جمود الأساتذة والطلبة وضعف فعاليتهم كرد فعل عن أوضاعهم المزرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ تعقد أساليب الاتصال المعتمدة على الوسائل الالكترونية الحديثة والتي لم تتمكن لا وزارة البحث ولا إدارة المخابر ولا فرق البحث من امتلاك القدرة على التعامل معها بجدارة...".

ترجمة مقاطع الحالة الثانية(س 11).

ترى هذه الحالة أن إنشاء مخابر البحث أعطى دفعا للبحوث الاجتماعية بنسبة محدودة لم تبلغ مستوى الأهداف المرجوة من تأسيسها ، بحكم العراقيل التي تواجهها على مستوى إدارتها ، وكذا نقص دافعية الأساتذة و الطلبة بسبب تردي أوضاعهم، ومن جهة أخرى ضعف التعامل مع الوسائل الاليكترونية الحديثة .لتسهيل عملية الاتصال التنسيق بين مختلف بين الخلايا التي تشرف على البحث من القاعدة إلى المركز.

الحالة الثالثة (س 11).

"...لا... لم يعط أيّ دفع... بل وسيلة من بين الوسائل في استنزاف أموال الشعب . و لا يوجد أي بحث أو دراسات ملموسة ، و ممكن الاستفادة منها نظرا لغياب الرقابة و الإستراتيجية الهادفة ...".

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 11).

ترى هذه الحالة أن مخابر البحث أبدا لم تحقق أيّ انجاز فيما يخص النهوض بالبحث الاجتماعي ، و اعتبرتها أنها وسيلة لهدر الأموال ، ونفت مطلقا وجود أبحاث أو دراسات ملموسة ، وترى أن هذا كله يحدث في ظل غياب الرقابة ، و الافتقار إلى سياسة ترشيد عقلانية و هادفة.

الحالة الرابعة (س 11).

"... شخصيا لم أستفد من هكذا دفع، ولكن في المحصلة ليس المهم بحجم المخابر أو عددها ولكن هو كفاءة البحوث الاجتماعية التي لا بد أن تسرق أنظار العامة والخاصة لأهمية موضوعاتها ونتائجها ، أما النظرة الرقمية هذه التي ترى أن نجاح العلوم الاجتماعية مساوٍ لعدد المخابر المعتمدة فـ : لا..."

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 11).

ترى هذه الحالة أنها لم تستفد من إنتاج المخبر للبحث الاجتماعي، وتنتقد نوعية وكفاءة البحوث التي تنجز على مستواها، بحيث يكون لها وَقْع و تأثير على كافة المستويات التعليمية لفئات المجتمع ، و تحقق نتائجها أثر ايجابي ملموس ، و ترفض مطلقا النظرة الرقمية التي ترى في نجاح العلوم الاجتماعية بأنه مقترن بتعدد مخابر البحث الجامعية .

الحالة الخامسة (س 11).

"...أكيد... لأنه يسمح للأساتذة بتقديم بحوث و دراسات و رفع المنتوج العلمي في الجزائر ..." .

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 11).

تؤكد هذه الحالة أن مخابر البحث استطاعت أن تدعم البحوث الاجتماعية من خلال إسهامات الأساتذة بأبحاثهم و دراساتهم و بالتالي رفع الإنتاج العلمي الجزائري.

الحالة السادسة(س11).

"..بحوث كلاسيكية لا ترقى إلى مستوى التطبيق و الاستفادة منها عمليا.."

ترجمة مقاطع الحالة السادسة (س 11).

ترى هذه الحالة أن البحوث الاجتماعية الجامعية التي تتم على مستوى مخابر البحث عبارة عن بحوث ذات طبيعة كلاسيكية و نظرية بعيدة عن الميدان ،و بالتالي غير قابلة للاستفادة من نتائجها عمليا .

تحليل إجابات السؤال الحادي عشر: هل تعتقد أن إنشاء مخابر البحث أعطى دفعا للبحوث الاجتماعية الجامعية ، و فيما تتمثل؟

- إن مخابر البحث لم تكن لها فعالية كبيرة ، إلا أن إنشاءها و تزويدها بالوسائل المادية و البشرية اللازمة سوف يكون لها أثر ايجابي على البحث الاجتماعي في المستقبل .

- إن إنشاء مخابر البحث أعطى - بنسبة قليلة – دعم للبحوث الاجتماعية بشكل لم يحقق مستوى الأهداف المرجوة ،و هذا بحكم العراقيل التي تواجهها على مستوى إدارتها ، وكذا نقص دافعية الأساتذة و الطلبة وقلة قنوات الاتصال بين الهيئات المشرفة على البحث بسبب عدم استخدام الوسائل الاليكترونية الحديثة .

- مخابر البحث أبدا لم تحقق أيّ انجاز فيما يخص النهوض بالبحث الاجتماعي ، ولا توجد أبحاث أو دراسات ملموسة وهي وسيلة لهدر الأموال في ظل غياب الرقابة و رؤية إستراتيجية واضحة .

- لا يوجد إنتاج لمخبر للبحث الاجتماعي، حتى وان كان هناك انجاز فان البحوث لم تَرْقَ إلى مستوى النوعية لأن نجاح العلوم الاجتماعية غير مقترن بتعدد مخابر البحث الجامعية .

- استطاعت مخابر البحث أن تدعم البحوث الاجتماعية من خلال إسهامات الأساتذة بأبحاثهم ،و رفع الإنتاج العلمي في الجزائر.

- البحوث الاجتماعية الجامعية بحوث ذات طبيعة كلاسيكية و نظرية بعيدة عن الميدان وغير قابلة للاستفادة من نتائجها عمليا .

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال الثاني عشر(12) .

- من أهداف المخبر المشاركة في التكوين،هل تساهم المخابر ذات الاهتمام الاجتماعي في هذه العملية ؟

الحالة الأولى (س 12).

"... لعلمي... إلى حد الآن ما زالت المخابر التي أعرفها على الأقل لم تتوصل إلى تحقيق هذا الهدف..."

ترجمة مقاطع الحالة الأولى (س 12).

تنفي هذه الحالة مشاركة مخابر البحث في دعم عملية التكوين .

الحالة الثانية (س 12).

"...نسبيا ...وبدرجة ضعيفة جدا..."

ترجمة مقاطع الحالة الثانية (س 12).

ترى هذه الحالة أن مشاركة المخبر في عملية التكوين الجامعية نسبية ، ومحدودة بنسبة ضئيلة جدا.

الحالة الثالثة (س 12).

"...لا أعرف أن هناك مخابر تُكوّن ... هذَا مجرد كلام...".

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 12).

حسب هذه الحالة فقد أبْدَت عدم علمها بأن من مهام المخبر هو المشاركة في عملية التكوين ، وتصف هذا الدور بأنه حبر على ورق.

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 12).

"...هو كيان.. مغلق، لأنه يهتم بفضائه الجامعي المحدود ...وهو ما قتل البحث والتكوين، كمثل... "كل واحد يْحَاجِي رُّوحُو"...".

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 12).

ترى هذه الحالة أن أنه لا يوجد هناك تواصل و تشاور و تنسيق بين مخابر البحث و المحيط الجامعي خاصة فيما يتعلق بعملية التكوين و البحث التي تشهد جمودا و ركودا .

الحالة الخامسة (س 12).

"...إلى حد ما، فهي تعطي الشرعية إلى فتح تخصصات ، و لا تستشار بشكل كلي...".

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 12).

ترى أن مشاركة مخابر البحث محدودة في عملية التكوين، و تُوجّه لها مسؤولية المصادقة على فتح تخصصات ، ولكن يبقى تدخلها في القرارات المتعلقة بالبيداغوجيا ينحصر في زاوية ضيقة.

الحالة السادسة(س 12).

"..لا..".

ترجمة مقاطع الحالة السادسة(س 12).

تنفي مطلقا هذه الحالة إسهام المخابر ذات الاهتمام الاجتماعي المشاركة في عملية التكوين.

تحليل إجابات السؤال الثاني عشر: من أهداف المخبر المشاركة في التكوين،هل تساهم المخابر ذات الاهتمام الاجتماعي في هذه العملية ؟

ـ مخابر البحث لا تشارك دعم عملية التكوين الجامعي .

ـ مشاركة مخبر البحث الاجتماعي في عملية التكوين الجامعي محدودة بنسبة ضئيلة جدا.

- لا يوجد هناك تواصل و تشاور و تنسيق بين مخابر البحث و المحيط الجامعي الأمر الذي أدى إلى ركود عملية التكوين و البحث .

- مشاركة مخابر البحث محدودة في عملية التكوين، و تُستشار فقط على مستوى فتح تخصصات و يبقى تدخلها قليل في القرارات البيداغوجية.

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال الثالث عشر(13).

- هل تشكل مواضيع البحوث الاجتماعية التابعة للمخبر جزءا من مشاريع البحوث التي يجريها طلبة الدراسات العليا ؟.

الحالة الأولى (س 13).

"... قلة من البحوث التي تأخذ هذه الصفة..."

ترجمة مقاطع الحالة الأولى (س 13).

ترى هذه الحالة أن قلة من البحوث الاجتماعية التابعة للمخبر تشكل جزءا من مشاريع البحوث التي يجريها طلبة الدراسات العليا.

الحالة الثانية (س 13).

"...يفترض أن يكون الأمر كذلك في حال تفاوض وقبول وتفاهم بين الطرفين: الطالب وفريق البحث...".

ترجمة مقاطع الحالة الثانية (س 13).

ترى هذه الحالة أنه من المفروض أن تدرج مشاريع البحوث التابعة للمخبر كجزء من الأبحاث يقوم بها طلبة الدراسات العليا ويكون هذا عن طريق اتفاق علمي منسق بين الطلبة أعضاء المخبر.

الحالة الثالثة (س 13).

"....نادرًا ، كون أن هناك فوضى في انتقاء المواضيع من طرف الطلبة ، و غالبيتها لا قيمة لها و لا تشكل تراكما معرفيا ، بل انتحالا لما هو موجود ..."

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 13).

ترى هذه الحالة أنه من النادر عرض بحوث مشاريع البحث لإجرائها من قبل طلبة الدراسات العليا، كون هؤلاء يختارون مواضيع أبحاثهم دون مراعاة أهميتها و قيمتها العلمية، و معظمها لا يشكل تراكم للمعرفة بقدر ما هو استنساخ للبحوث التي أُنجزت من قبل.

الحالة الرابعة (س 13).

"....في حدود علمي لا تشكل مواضيع البحوث الاجتماعية التابعة للمخبر جزءا من مشاريع البحوث التي يجريها طلبة الدراسات العليا ..."

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 13).

تنفي هذه الحالة إن كانت مواضيع البحوث الاجتماعية التابعة للمخبر جزءا من مشاريع البحوث التي يجريها طلبة الدراسات العليا.

الحالة الخامسة (س 13).

"....نعم.. بعضها...".

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 13).

ترى هذه الحالة أن البعض فقط من بحوث طلبة الدراسات العليا له علاقة بمواضيع مشاريع البحث الاجتماعي التابعة للمخبر.

الحالة السادسة(س 13).

"..ربما في بعض التخصصات.."

ترجمة مقاطع الحالة السادسة (س 13).

ترى هذه الحالة احتمالية أن تشكل مواضيع البحوث الاجتماعية التابعة للمخبر جزءا من مشاريع البحوث التي يجريها طلبة الدراسات العليا،و إن كان فإنه يقتصر على البعض من التخصصات.

تحليل إجابات السؤال الثالث عشر: هل تشكل مواضيع البحوث الاجتماعية التابعة للمخبر جزءا من مشاريع البحوث التي يجريها طلبة الدراسات العليا ؟.

- تشكل البحوث الاجتماعية التابعة للمخبر جزء قليل من مشاريع البحوث التي يجريها طلبة الدراسات العليا.

- من المفروض أن تدرج مشاريع البحوث التابعة للمخبر كجزء من الأبحاث يقوم بها طلبة الدراسات العليا و ذلك عن طريق اتفاق علمي بين الطلبة أعضاء المخبر.
- من النادر أن تكون بحوث مشاريع مخابر البحث جزءا من أبحاث طلبة الدراسات العليا، واختيارها لا يراعي أهميتها و قيمتها العلمية، و معظمها لا يشكل إضافة علمية بقدر ما هو استنساخ للبحوث السابقة.

- لا تشكل مواضيع البحوث الاجتماعية التابعة للمخبر جزءا من مشاريع البحوث التي يجريها طلبة الدراسات العليا.

_ ربما في بعض التخصصات تشكل مواضيع البحوث الاجتماعية التابعة للمخبر جزءا من مشاريع البحوث التي يجريها طلبة الدراسات العليا.

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال الرابع عشر(14).

- هل تسهم المخابر- المختصة بالعلوم الاجتماعية - في تقديم مقترحات تعليمية وتدريبية تدعم تكوين الطلبة؟

الحالة الأولى (س 14).

"... لا أعرف مخابر تقوم بمثل هذه المهمة..."

ترجمة مقاطع الحالة الأولى (س 14).

حسب إجابة هذه الحالة فإنه يتضح أنه لم يسبق لها ملاحظة مخابر تسهم في دعم عملية التكوين بإضافات معرفية و منهجية للطلبة .

الحالة الثانية(س 14).

"... هي تسعى لتقديم ذلك في حدود الإمكانات المتاحة لها على المستوى النظري دون التطبيقي...."

ترجمة مقاطع الحالة الثانية:

تؤكد هذه الحالة أن مخابر البحث الاجتماعي تقدم إسهامات علمية لكنها في العموم تتسم ببعدها النظري دون التطبيقي.

الحالة الثالثة (س 14).

"...لا... هذا ضرب من المستحيلات السبع ... كون أن المخابر في واد و الهيئات التعليمية في واد آخر .. الكل يعمل منفردا ..."

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 14).

حسب رأي هذه الحالة فإنها تنفي مطلقا إسهام مخابر البحث الاجتماعي في عملية التكوين الجامعي و تضيف أنه لا توجد علاقة تربط بين الهيئات البيداغوجية و مخابر البحث.

الحالة الرابعة (س 14).

"...لم نسمع ولم نقرأ ذلك ولم يصلنا منها شيء..."

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 14).

أكدت هذه الحالة أنها ليست على علم بأن من مهام المخبر هو تقديم إسهامات تعليمية و تدريبية في إطار التكوين الجامعي. و تؤكد ذلك من خلال عدم وجود بند قانوني يفرض ذلك.

الحالة الخامسة (س 14).

"... ليس متاحا لها ذلك في جامعتنا....".

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 14).

ترى هذه الحالة أنه لا يسمح لمخابر البحث القيام بهذا الدور داخل المحيط الجامعي نتيجة العراقيل الإدارية.

الحالة السادسة(س14).

"..لا..".

ترجمة مقاطع الحالة السادسة(س 14).

تنفي مطلقا هذه الحالة إسهام المخابر المختصة بالعلوم الاجتماعية في تقديم مقترحات تعليمية و تدريبية تدعم تكوين الطلبة.

تحليل إجابات السؤال الرابع عشر: هل تسهم المخابر- المختصة بالعلوم الاجتماعية - في تقديم مقترحات تعليمية وتدريبية تدعم تكوين الطلبة؟

- لا تسهم مخابر في دعم عملية التكوين بإضافات معرفية و منهجية للطلبة . بحيث أنه لا توجد علاقة تربط بين الهيئات البيداغوجية و مخابر البحث. و وكذا عدم إقرار بند قانوني يفرض ذلك.

- إن مخابر البحث الاجتماعي تقدم إسهامات علمية لكنها في العموم تتسم ببعدها النظري دون التطبيقي.

- هناك عراقيل إدارية داخل المحيط الجامعي لا تسمح لمخابر البحث القيام بهذا الدور .

2) علاقة مخابر البحث بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي .

- عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال الخامس عشر(15).

- هل هناك استغلال عقلاني لنتائج البحث الاجتماعي من قبل المحيط الاقتصادي و الاجتماعي؟

الحالة الأولى (س 15).

"... نعم خاصة المخابر في العلوم والتكنولوجيا والعلوم التطبيقية ،أما بالنسبة لعلم الاجتماع فليس هناك علاقة بين ما ينتج في المخابر والمحيط الاقتصادي واجتماعي...".

ترجمة مقاطع الحالة الأولى (س 15).

تؤكد هذه الحالة أن هناك استغلال عقلاني لنتائج الأبحاث الاجتماعية من قبل المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و لكنها تحدد لنا أكثر التخصصات المطلوبة من قبله وتتمثل – حسبها- في علوم التكنولوجيا والعلوم التطبيقية، أما علم الاجتماع فهو غير معني.

الحالة الثانية (س 15).

"... لا..."

ترجمة مقاطع الحالة الثانية (س 15).

تنفي هذه الحالة استغلال المحيط الاقتصادي و الاجتماعي لنتائج دراسات مخابر البحث الاجتماعي.

الحالة الثالثة (س 15).

"...لا يوجد أي استغلال عقلاني أو شكلي لنتائج البحث العلمي من طرف المحيط الاجتماعي و الاقتصادي ..".

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 15).

تتفق هذه الحالة مع رأي الحالة السابقة وتنفي أي استغلال عقلاني أو شكلي لنتائج الدراسات الاجتماعية من قبل المحيط.

الحالة الرابعة (س 15).

"....لا...."

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 15).

هناك نفي مطلق حسب هذه الحالة للاستغلال العقلاني للنتائج التي تتوصل بحوث المخابر ذات الاهتمام السوسيولوجي.

الحالة الخامسة (س 15).

"..... لا...".

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 15).

تنفي هذه الحالة استغلال نتائج البحث السوسيولوجي التي تُنجز على مستوى مخابر البحث الجامعية.

الحالة السادسة(س15).

"..لا..."

ترجمة مقاطع الحالة السادسة(س 15).

تنفي أيضا هذه الحالة - مطلقا- استغلال نتائج البحث السوسيولوجي التي تُنجز على مستوى مخابر البحث الجامعية.

تحليل إجابات السؤال الخامس عشر: هل هناك استغلال عقلاني لنتائج البحث الاجتماعي من قبل المحيط الاقتصادي و الاجتماعي؟

هناك اتفاق في الرأي بين مجمل المبحوثين حول النفي المطلق إن كان هناك فعلا إستغلال العقلاني لنتائج البحث السوسيولوجي الذي ينجز على مستوى مخابر البحث الجامعية.

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال السادس عشر(16).

- ما هي أهم العراقيل التي تصادف مخابر البحث داخل المحيط الجامعي ؟

الحالة الأولى (س 16).

"... تقاعس جل الباحثين وعدم جديتهم في البحث ولعل السبب (على الأقل في جامعة سطيف) كثرة الأعباء البيداغوجية...."

ترجمة مقاطع الحالة الأولى (س 16).

ترى هذه الحالة أن من أهم العراقيل التي تعيق أداء مخابر البحث على مستوى المحيط الجامعي هي نقص دافعية أغلب الباحثين و عدم جديتهم في تفعيل البحث، و هذا يعود – حسبها- إلى كثرة المهام البيداغوجية التي تغلب كفة التدريس على حساب كفة البحث .

الحالة الثانية (س 16).

".... من بين العراقيل نجد...

- النصوص القانونية المعقدة والمبهمة .
- التهميش السياسي من خلال ضعف التمويل.
- تقليص من حجم الحريات البحثية لفرق البحث وسياسات إدارات المخابر و..
- عدم توفير الشروط الضرورة لإنجاح ادوار المخابر ومهامها.

ضعف دافعية الانجاز لدى الأساتذة وطلبة الدراسات العليا واعتبار الهدف من الشهادة مجرد وسيلة للحصول على عمل يقتات منه الشخص مع فتور أو ضعف الوعي بأهمية الرسالة النبيلة للعلم في حياة الشخص..."

ترجمة مقاطع الحالة الثانية (س 16).

حددت هذه الحالة جملة من العراقيل تقف أمام عمل مخابر البحث في الوسط الجامعي منها عدم وضوح النصوص القانونية ، وكذا قلة الوعي السياسي بمكانة البحث؛ مما انعكس على ضعف ميزانية تمويله. وتضييق الخناق على مستوى مجال البحث و تقليص الحرية الأكاديمية لفرق البحث. مع عدم توفير الظروف الملائمة لتيسير أداء المخابر لمهامها.أيضا قلة دافعية الباحثين وطلبة الدراسات العليا للبحث العلمي .و الاقتناع السائد بأن الهدف من البحث هو الحصول على أعلى مستوى من الشهادات التي تؤهل لمكاسب مادية أكثر؛ الأمر الذي أدى إلى تدني مكانة العلم في المجتمع.

الحالة الثالثة (س 16).

"...العراقيل هي .. البيروقراطية ،أصحاب المخابر، الذهنية الفاسدة ، الانتهازية ، الصراع بين أصحاب المخابر و الإدارة ، غياب الحوار ، التخوف من العلم و المعرفة .....إلخ ..."

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 16).

ترى هذه الحالة أن من أهم العراقيل التي تؤثر على ممارسة مخابر البحث لمهامها داخل المحيط الاجتماعي تتمثل في البيروقراطية ، الأنانية ، الانتهازية، الصراع بين مديري المخابر و الإدارة ، و كذا غياب الحوار و التعاون، و الابتعاد عن حب العلم و المعرفة.

الحالة الرابعة (س 16).

"...من أهم العراقيل التي تصادف مخابر البحث داخل المحيط الجامعي ... عدم التعاطي الإيجابي بين أعضاء فريق البحث، وهو ما يجعل البحث معلقا بشخص أو شخصين، أو أن يصبح العمل الجماعي عبارة عن تسوية وضعية يراد منها تقديم محتوى لا يرقى إلى المستوى الذي كان مفترضا من صاحبه ومن رتبته الجامعية، ولعلني قرأت بعضا من إنتاج بعض المخابر التي صدمتني ....."

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 16).

حسب هذه الحالة فهي تحصر جملة العراقيل التي تصادف مخابر البحث ذات الاهتمام الاجتماعي في عدم تنسيق العمل العلمي بين أعضاء المخبر، الأمر الذي يفرض على المسؤول أن يتحمل مسؤوليته في كل مبادرة. أو أن تُختَصر عملية البحث في جمع شتات معرفة من هنا و هناك لا تَرْق إلى قيمة علمية تعبر عن مكانة مصدرها وفي الأخير تقديمها كحوصلة لسيرورة لا تعكس حتى المؤهل العلمي لصاحبه، وتعبر لنا – الحالة- عن صدمتها بعد اطلاعها على إحدى إصدارات بعض المخابر.

الحالة الخامسة (س 16).

"...عديدة أهمها داخل الجامعة...".

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 16).

جاءت إجابة هذه الحالة مختصرة جدا و قالت بأنها كثيرة و أهمها تلك الموجودة في الوسط الجامعي.

الحالة السادسة(س16).

"..ميل الباحثين للبحوث المكتبية لسهولتها و لإعداد التقارير السنوية دون محاولة التقرب من المحيط الخارجي و إرساء قواعد الاستفادة المتبادلة من البحوث..."

ترجمة مقاطع الحالة السادسة(س 16).

من بين المعوقات التي تصادف مخابر البحث داخل الوسط الجامعي تحصر- هذه الحالة- أهمها في توجه الباحثين في دراساتهم إلى البحوث المكتبية ذات الطبيعة النظرية لأن الهدف حسبها هو الوصول إلى كم يُدوَّن في تقارير الحصيلة السنوية ،دون التركيز على البحوث الميدانية وتثمين نتائجها .

تحليل إجابات السؤال السادس عشر: ما هي أهم العراقيل التي تصادف مخابر البحث داخل المحيط الجامعي ؟

- من أهم العراقيل التي تعيق أداء مخابر البحث على مستوى المحيط الجامعي هي:

- نقص دافعية أغلب الباحثين و عدم جديتهم في تفعيل البحث،بسبب كثرة المهام البيداغوجية .

- عدم وضوح النصوص القانونية و قلة الوعي السياسي بمكانة البحث؛ مما انعكس على ضعف ميزانية تمويله.

- تضييق الخناق على مستوى مجال البحث و تقليص الحرية الأكاديمية لفرق البحث. مع عدم توفير الظروف الملائمة لتيسير أداء المخابر لمهامها.

- الأنانية و الانتهازية و الصراع بين مديري المخابر و الإدارة ، و كذا غياب الحوار و التعاون مما أدى إلى الابتعاد عن حب العلم و المعرفة.

- أصبحت عملية البحث تُختَصر في جمع شتات معرفة من هنا و هناك و لا تَرْق إلى قيمة علمية تعبر عن مكانة مصدرها وفي الأخير تقديمها كحوصلة لسيرورة لا تعكس حتى المؤهل العلمي لصاحبه .

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال السابع عشر(17).

- ما العراقيل التي تواجه مخابر البحث المختصة بالعلوم الاجتماعية في علاقتها بالمحيط الاجتماعي و الاقتصادي؟.

الحالة الأولى (س 17).

" باختصار... لا أحد يريد أن يتصل بالآخر..".

ترجمة مقاطع الحالة الأولى (س 17).

ترى هذه الحالة أنه لا توجد علاقة بين مخابر البحث المختصة بالعلوم الاجتماعية والمحيط الاقتصادي الاجتماعي لأن كل طرف لا يريد أن يتصل بالآخر.

الحالة الثانية (س 17).

"... من بين العراقيل نجد...

- ثقافة المجتمع المثبطة لجهود العلماء والمبدعين وهي نتيجة حتمية لتنشئة سياسية طويلة عبر مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية.
- ضعف الوعي في أوساط جمهور الباحثين.

طغيان القيم المادية وسيطرتها على اتجاهاتهم نحو رسالة العلم نحو المجتمع ورسالتهم إزاء مجتمعاتهم...".

ترجمة مقاطع الحالة الثانية (س 17).

حسب هذه الحالة فإن من بين العراقيل التي تصادف مخابر البحث ذات الاهتمام السوسيولوجي في علاقته بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي هو عدم الوعي بمكانة العلماء و إنتاجهم العلمي في المجتمع و هذا يعود – حسبها- إلى التنشئة السياسية من قبل مؤسسات الدولة – الرسمية و الغير رسمية-التي ظلت تدعم و تغذي هذه الفكرة من أجل تهميش هاته الفئة. و لا تستثني هذه الحالة جمهور الباحثين من ضعف هذا الوعي. وتضيف أيضا إشكال آخر يتعلق بسيادة النزعة المادية على حساب حب العلم و الاجتهاد تُجاه خدمة المجتمع.

الحالة الثالثة (س 17).

"...نفس العراقيل زائد غياب النية الجادة في البحث و ترقيته ..".

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 17).

تجدد لنا الحالة الثالثة نفس العراقيل التي ذكرتها لنا في السابق و هي: البيروقراطية ،أصحاب المخابر، الذهنية الفاسدة ، الانتهازية ، الصراع بين أصحاب المخابر و الإدارة ، غياب الحوار ، التخوف من العلم و المعرفة . و تضيف لنا قلة دافعية الباحثين نحو البحث و ترقيته.

الحالة الرابعة (س 17).

"...العراقيل التي تواجه مخابر البحث المختصة بالعلوم الاجتماعية في علاقتها بالمحيط الاجتماعي و الاقتصادي... عدم تجاوب المحيط الاقتصادي مع البحث، إنه مجتمع مغلق يجب أن تكون لكل عضو في فريق البحث رمز أو "شيفرة " دخول، العمل بين جدران مكتب مكيف وانغماس في الكتب ليس مفتاحا لفهم ما يدور حولنا.."

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 17).

تجدد لنا هذه الحالة نفس رأي الحالة السابقة من حيث عدم وجود علاقة بين مخابر البحث ذات الاهتمام السوسيولوجي و المحيط الاقتصادي و الاجتماعي؛ حيث أن هذا الأخير لا

يعترف به و ينغلق على نفسه ويسمح للتعامل مع الطرف الآخر بشروط و معايير موضوعة من طرفه. و يضيف أن عمل الباحث داخل مكتبه و توفر كافة الظروف الفيزيقية غير كافي طالما أن البحث بعيد عن الميدان.

الحالة الخامسة (س 17).

"....لم تصبح لها تلك المكانة التي تسمح لها بالقيام بدور نشط و مقبول....".

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 17).

يبدو من خلال إجابة هذه الحالة أن مخابر البحث ذات الاهتمام السوسيولوجي لم تصل بعد إلى المكانة التي ترقى إلى فرض وجودها على مستوى حاجة المحيط الاقتصادي و الاجتماعي لإنتاجها العلمي.

الحالة السادسة:(س 17)

"..الجهل التام للباحثين بالمحيط الاجتماعي و الاقتصادي و عدم محاولة التعرف على احتياجاته.. و تناول بحوث وفق الحاجة ،..ضعف ثقافة البحث العلمي في المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية ...وافتقاد لسياسة التسيير المبنية على البحوث العلمية.."

ترجمة مقاطع الحالة السادسة:(س 17)

هذه الحالة ترى أنه من بين العراقيل التي تصادف مخبر البحث ذات الاهتمام الاجتماعي في علاقتها بالمحيط تعود إلى عدم اطلاع الباحثين باحتياجات هذا الأخير ، و تُجرى أبحاثهم بعيدا عن متطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي ،كما أن هذا الأخير أيضا يفتقد إلى ثقافة البحث العلمي والى سياسة تؤطر عملية البحث العلمي.

تحليل إجابات السؤال السابع عشر: ما العراقيل التي تواجه مخابر البحث المختصة بالعلوم الاجتماعية في علاقتها بالمحيط الاجتماعي و الاقتصادي؟.

- عدم وجود علاقة بين مخابر البحث المختصة بالعلوم الاجتماعية والمحيط الاقتصادي الاجتماعي لأن كل طرف لا يريد أن يتصل بالآخر.

- عدم الوعي بمكانة العلماء و إنتاجهم العلمي في المجتمع بسبب التنشئة السياسية التي تمارس من قبل مؤسسات الدولة – الرسمية و الغير رسمية-التي تدعم الاتجاه نحو تهميش هاته الفئة.

ـ ضعف الوعي لدى جمهور الباحثين بمكانة العلم ؛الأمر الذي انعكس على درجة دافعيتهم .و سيادة النزعة المادية على حساب النهوض بالعلم لخدمة المجتمع.

ـ البيروقراطية ، الانتهازية ، الصراع بين أصحاب المخابر و الإدارة و غياب الحوار بينهما.

ـ عدم اعتراف المحيط الاقتصادي و الاجتماعي بدور مخابر البحث ولا يسمح بالتعامل معها إلا بشروط و معايير موضوعة من طرفه.

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال الثامن عشر(18).

ـ هل يمكن القول أن مخابر البحث المختصة بالعلوم الاجتماعية بدأت تقدم نتائج ملموسة تخدم المجتمع الجزائري؟

الحالة الأولى (س 18).

".. إلى حد ما.. ولكن في مستوى دون الطموحات والآمال المنعقدة عليها..."

ترجمة مقاطع الحالة الأولى (س 18).

ترى هذه الحالة أن تقديم مخابر البحث ذات البعد الاجتماعي لنتائج تخدم المجتمع الجزائري هو بنسبة محدودة ، لا ترق بعد إلى مستوى الأهداف الوطنية التي أُنِشئَت على أساسها.

ترجمة مقاطع الحالة الثانية (س 18).

"... النتائج موجودة حتى وان كانت قليلة لكن المشكلة تكمن في إمكانية اعتمادها من قبل الهيئات الوصية....".

ترجمة مقاطع الحالة الثانية (س 18).

ترى هذه الحالة أن نتائج البحث السوسيولوجي موجودة حتى على قلتها، لكن الإشكال ليس هنا، بل يكمن في كيفية استغلالها ومن ينفذها و ترى أن الجهة المخولة لهذه المهمة هي الهيئات الوصية.

الحالة الثالثة (س 18).

"... المحيط الاجتماعي و الاقتصادي يفضل التعامل مع المؤسسات و المخابر الأجنبية و هذا نابع من كون الدولة تكرس هذا . كذلك المنتوج الهزيل لهاته المخابر و الذي لا يمكن الاعتماد

عليه ، بالإضافة إلى تقوقع أصحاب المخابر و الابتعاد عن العالم الخارجي ...المخابر المختصة في العلوم الاجتماعية لا تقدم أي شيء (منتوج) ملموس خاصة كونها لا تخضع للرقابة و أغلبها نظرية و لا تخضع للنقد و غير تطبيقية ...".

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 18).

تقدم لنا هذه الحالة جملة من التعقيدات تواجهها مخابر البحث ذات التوجه السوسيولوجي من بينها عدم اعتراف المحيط الاقتصادي و الاجتماعي بأهمية هذه النتائج، فهو يطلبها من مؤسسات ومخابر بحث أجنبية. كما أن إنتاج المخابر بالجامعة الجزائرية ضعيف و ليس بالإمكان الاعتماد عليه، بالإضافة إلى عدم خضوع الأبحاث للدراسات الميدانية ؛ الأمر الذي جرّدها من الواقع الملموس. و لا تحظى بالثقة لأن أغلبها نظري و لا يخضع للرقابة و لا إلى النقد البناء .

الحالة الرابعة (س 18).

"...لا أعتقد ذلك، لأن النتائج تلتمس فقط بانخراط الباحث الاجتماعي كمثقف داخل الجسم الاجتماعي من خلال الكتابات في الصحف، أو التفاعل مع "الفايس بوك" أو "التويتر"،.. أما إصدار كتب بشكل فردي أو جماعي في السنة مرة أو أقل من ذلك فيجعلك كفرد صغير نكرة ومجهول الهوية...".

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 18).

تنفي هذه الحالة إن كانت هناك نتائج ملموسة للدراسات السوسيولوجية التي تتم على مستوى مخابر البحث ، وترى أن الشيء الملموس من مبادرات الباحثين يتجسد فقط من خلال فاعلية أبحاثهم نحو تعميق الدراسات على هذا المجتمع كونهم مثقفيه، من خلال استغلال وسائل الإعلام و الاتصال الحديثة لتقديم تحليلاتهم إليه. أما تقديم الأبحاث في كتب منشورة فردية أو جماعية فهي تعتبر طريقة كلاسيكية وقديمة –حسب رأي هذه الحالة- لا تحقق مستوى الشيوع و الشهرة.

الحالة الخامسة (س 18).

"...ليس بعد..."

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 18).

ترى هذه الحالة أن مخابر البحث ذات الاهتمام بالعلوم الاجتماعية لم تستطع بعد تقديم نتائج بحث ملموسة تخدم المجتمع الجزائري.

الحالة السادسة(س 18).

"..لا.."

ترجمة مقاطع الحالة السادسة(س 18).

تنفي هذه الحالة أن مخابر البحث المختصة بالعلوم الاجتماعية تقدم نتائج بحث ملموسة تخدم المجتمع الجزائري.

تحليل إجابات السؤال الثامن عشر: هل يمكن القول أن مخابر البحث المختصة بالعلوم الاجتماعية بدأت تقدم نتائج ملموسة تخدم المجتمع الجزائري؟

- إن تقديم مخابر البحث -ذات البعد الاجتماعي- لنتائج تخدم المجتمع الجزائري تقدر بنسبة محدودة لم ترق بعد إلى مستوى الأهداف الوطنية التي أُنِشئَت على أساسها.

- إن نتائج البحث السوسيولوجي موجودة حتى على قلتها، لكن الإشكال يكمن في كيفية استغلالها وتنفيذها من قبل الهيئات الوصية.

- عدم اعتراف المحيط الاقتصادي و الاجتماعي بأهمية نتائج أبحاث مخابر البحث ذات الاهتمام الاجتماعي لأنه يطلبها من مؤسسات ومخابر بحث أجنبية.

- إنتاج المخابر بالجامعة الجزائرية ضعيف و ليس بالإمكان الاعتماد عليه، لأن الأبحاث غير خاضعة للدراسات الميدانية ؛ فهي لا تحظى بالثقة لأن أغلبها نظري و لا يخضع للرقابة و لا إلى النقد البناء .

- لا توجد هناك نتائج ملموسة للدراسات السوسيولوجية التي تتم على مستوى مخابر البحث ، ولكي يكون هناك فاعلية لا بد من تعميق الدراسات على المجتمع كونهم مثقفيه، مع استغلال وسائل الإعلام و الاتصال الحديثة لنشر تحليلاتهم إليه.

عرض و ترجمة مقاطع إجابات السؤال التاسع عشر(19).

- ماذا تقترح لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر في ظل متطلبات المجتمع الراهنة ؟

الحالة الأولى (س 19).

"...أن يكافأ من يعمل ويحاسب من يقصّر.."

ترجمة مقاطع الحالة الأولى (س 19).

تقترح هذه الحالة في إطار إصلاح منظومة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر في ظل متطلبات المجتمع الراهنة هو أن يجازى المجتهد على إتمام و إتقان عمله، ويعاقب ذلك الذي يتغاضى و يُهْمِل أداء مهامه.

الحالة الثانية (س 19).

"... بذل المزيد من الجهود والنضال المتواصل من اجل تصحيح الوضع العام للعلم والبحث بنشر الوعي لدى جمهور الباحثين أولا ثم السلطة ثانيا تم المجتمع ثالثا...".

ترجمة مقاطع الحالة الثانية (س 19).

توصي هذه الحالة في الأخير إلى بذل المزيد من الجهد تجاه هذا القطاع الحيوي من قبل كل عنصر ينتمي إليه ، ويختص بالتركيز على رفع مكانة العلم و البحث عند جمهور الباحثين كونهم الفاعلين في الميدان أولا ، ثم السلطة السياسية ثانيا كونها مركز القرار، ثم المجتمع ثالثا كونه المستفيد من كل هذه الجهود.

الحالة الثالثة (س 19).

"...لإصلاح منظومة التعليم العالي و البحث العلمي نقترح .. دمقرطة الجامعة خاصة من حيث التسيير....الرقابة و تشجيع المنافسة و المبادرة ..تطهير الجامعة من الدخلاء و الأميين ..الرسكلة الدائمة و المستمرة للأساتذة و ذلك لتجديد المعارف... فرض نظام جديد للتوظيف بدلا من توظيف حاملي الماجستير لأن هذا في نظرنا أعاق كثيرا الجامعة...وضع فلسفة جادة و نفعية للتعليم العالي يساهم في وضعها الأساتذة أولا قبل رجال السياسة ..".

ترجمة مقاطع الحالة الثالثة (س 19).

تطرح هذه الحالة في الأخير جملة من التوصيات تراها مهمة في هذا القطاع منها تطبيق الديمقراطية على مستوى التسيير و كذا متابعة ومراقبة عملية التكوين و البحث الجامعي مع تشجيع المنافسة العلمية وتشجيع الابتكار و الاختراع. بالإضافة إلى رسكلة الهيئة التدريسية، و تجديد طرق انتقاء الأساتذة الجامعيون وفق معايير تراعي النوعية و الكفاءة و الشهادة المحصل عليها ؛ حيث تقترح هذه الحالة أن توظيف حاملي الماجستير ظلم في حق الجامعة الجزائرية. وتضيف أنه لا بد من وضع فلسفة جامعية جادة تحت إشراف الهيئة التدريسية قبل رجال السياسة.

الحالة الرابعة (س 19).

"...لا بد من خلق مركز أو جهاز يختص باستراتيجيات المنظومة التعليمية الجامعية.... ولست هنا في مستوى الاقتراح... لا بد من التواضع في بعض الأحيان..".

ترجمة مقاطع الحالة الرابعة (س 19).

ترى هذه الحالة أنه لا بد من التفكير في إقامة جهاز استشاري يختص بوضع استراتيجيات مدروسة حول المنظومة التعليمية و الجامعية على السواء.

الحالة الخامسة (س 19).

"...لإصلاح منظومة التعليم العالي لابد من... ديمقراطية اختيار المسئولين.... توسيع المشاركة في صناعة القرار... ترقية الهيئة أو الإطار المشرف على التكوين والتعليم...و.. تحسين وضعية الأساتذة بدءا من الأستاذ المساعد ..كذلك تغيير طريقة طرف منح التربص... التشجيع على اكتساب اللغات الأجنبية...".

ترجمة مقاطع الحالة الخامسة (س 19).

تقترح هذه الحالة جملة من التوصيات تتعلق بمنظومة التعليم العالي و البحث العلمي في ظل المرحلة الراهنة منها تشجيع الديمقراطية على مستوى مؤسسات التعليم العالي مع توسيع المشاركة في صنع القرار. السهر على ترقية هيئة التدريس مع تحسين وضعيتهم ، و تغيير طرف منح التربصات .و في سبيل مواكبة منظومة التعليم العالي و البحث العلمي للتطورات العالمية توصي – الحالة- بضرورة اكتساب اللغات الأجنبية.

الحالة السادسة(س 19).

"..إصلاح و تغيير ذهنية الباحث من باحث لتسوية وضعيات إدارية و مادية إلى باحث لإثراء العلم و البحث العلمي لخدمة المجتمع و ليس المصلحة الخاصة..،..إصلاح و تغيير ذهنية الطالب الباحث عن الشهادة و ما يمكن أن تعود عليه ماديا و اجتماعيا إلى طالب يكرس جهده للتحصيل العلمي في أي اختصاص يميل إليه دون التفكير في المردود المادي قبل التقدم العلمي..، ...توفير الدولة لكل إمكانيات البحث وفق المعمول به دوليا ،..و محاسبة كل منتمي لهيئة البحث العلمي عن نوعية الانجاز و ليس.. الكمية..."

ترجمة مقاطع الحالة السادسة(س 19).

حسب رأي -الحالة - أن إصلاح منظومة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر في ظل متطلبات المرحلة الراهنة يتطلب تغييرات في الرؤى من قبل ثلاثة أطراف مهمة و فاعلة في هذه المنظومة و تتصل بالباحث و الطالب الباحث و الدولة، و تطرح بدائل للتغيير ترتبط الأولى بتكريس الباحث جهده نحو أهمية البحث العلمي و خدمة مجتمعه، وثانيا توجيه ذهن الطالب الباحث نحو التحصيل العلمي الهادف ، وثالثا تكثيف الرعاية نحو شروط نجاح البحث العلمي من قبل الدولة، مع فرض رقابة على الهيئات المكلفة بالبحث العلمي و التركيز على نوعية الأبحاث و ليس عددها.

- تحليل إجابات السؤال التاسع عشر و الأخير: ماذا تقترح لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر في ظل متطلبات المجتمع الراهنة ؟

في إطار إصلاح منظومة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر في ظل متطلبات المجتمع الراهنة هو:

- أن يجازى المجتهد على إتمام و إتقان عمله، ويعاقب ذلك الذي يتغاضى و يُهْمِل أداء مهامه.
- بذل المزيد من الجهد تجاه هذا القطاع الحيوي مع التركيز على رفع مكانة العلم و البحث عند جمهور الباحثين أولا ، ثم السلطة السياسية ثانيا والمجتمع ثالثا .
- تطبيق الديمقراطية على مستوى التسيير .
- متابعة ومراقبة عملية التكوين و البحث الجامعي مع تشجيع المنافسة العلمية وتشجيع الابتكار و الاختراع.
- رسكلة الهيئة التدريسية، و تجديد طرق انتقاء الأساتذة الجامعيون وفق معايير تراعي النوعية و الكفاءة و الشهادة المحصل عليها.
- ضرورة وضع فلسفة جامعية جادة تحت إشراف الهيئة التدريسية قبل رجال السياسة.
- إقامة جهاز استشاري يختص بوضع استراتيجيات مدروسة حول المنظومة التعليمية و الجامعية .

- توسيع المشاركة في صنع القرار.
- تغيير طرف منح التربصات .
- لمواكبة منظومة التعليم العالي و البحث العلمي للتطورات العالمية لابد من تشجيع اكتساب اللغات الأجنبية.
- تغيير ذهنية الباحث و الطالب الباحث نحو أهمية البحث العلمي الذي يخدم المجتمع على حساب خدمة المصلحة الشخصية.
- تكثيف الرعاية نحو شروط نجاح البحث العلمي من قبل الدولة، مع فرض رقابة على الهيئات المكلفة بالبحث العلمي و التركيز على نوعية الأبحاث على حساب الكم.